

العملية النحوية: نظرية العامل والنسق النحوي

د. سيدي حسن أزروال

المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين – فرع خنيفرة

ملخص

سعت هذه الدراسة إلى عرض النظرية العملية في النحو العربي وكشف بعض أسرارها النسقية من خلال معطيات دقيقة ومتنوعة؛ وهكذا فرضت فكرة الدفاع عن التنظير النحوي نفسها بالاستفادة بشكل قوي من المحاور التالية:

- استحداث المصطلحات النحوية؛
- نسج لغة نحوية واصفة تهتم بالبناءات اللفظية؛
- إظهار أهمية المواضع التركيبية؛
- فهم آليات اشتغال النسق النحوي كالاتداء والمجال العملي.

ولهذا قامت الدراسة بالاحتفاظ بمعظم التصورات النحوية العملية عند النحاة، وقامت كذلك بإضافة تصور جديد يُظهر كيف تتعامل مع النسقية اللغوية من منطلقات تنظيرية عملية نفسها؛ لقد كانت النتائج ناجعة في حدود ظهور أمل كبير في التعرف على ملامح العملية النحوية؛ غير أنها ظلت منحصرة في مجال بسيط يستدعي توسيع زوايا النظر إلى هذه الخصوصية النظرية عند العرب بصفة عامة، الأمر الذي يتطلب بحثاً موسعاً غير ما نقوم به الآن.

Abstract

Prof. AZEROUAL SIDI HASSANE

Regional branch of Center for Education and formation / Beni mellal-khenifra.

This study present the grammar theory in traditional arabic grammar and reveal some of its systematic secrets through accurate and various informations, the idea of defending grammar theoretical views imposed itself by Tracking the following axes:

- The development of grammatical terms;
- weaving a Descriptive language concerned verbal structures;
- Demonstrate the importance of Grammatical positions (placements);

- Understanding the mechanisms of operating the systematic grammatical, such as AL IBTIDAE and grammatical field (AL MAJAL), etc.

That is why the study preserved most of the grammatical perceptions of grammarians (grammar beliefs), and also added a new conception that cleanses how to deal with systematic grammar modality from the traditional arabic grammar itself; The results were effective within the limits of the emergence of a great hope in identifying the features of grammatical factor. However, it remained confined to a simple field that requires expanding the viewpoints to this specificity arabic theoretical in general, which requires extensive research other than what we are doing now.

مقدمة

تجشم اللغويون المحدثون عناء كشف بعض أسرار العملية النحوية (أو النظرية العملية) منذ قيامها في المحاولات النحوية الأولى؛ إلا أن فضل اكتشاف تماسكها (العملية النحوية) وقوتها لن يظهر إلا مع كتاب سيوييه الذي يعد دستور النحاة لما جمعه من تأملات لغوية متقدمة؛ فكيف جاءت العملية النحوية، عموماً، في النحو العربي؟

١) الانسجام الصوتي في اللغة العربية:

تفترض كل لغة ضرورة حصول التآلف والانسجام بين أصواتها، ويقود هذا الفرض إلى أن فرادة لغة من اللغات تبدأ بتشكيل أصواتها والتأليف بينها تأليفاً منسجماً وغريباً في الوقت ذاته؛ ويدخل التأليف المنسجم في تنظيم الاستخدام الداخلي للغة، في حين يدخل التأليف الغريب لهذه اللغة حين النظر إليه في أثناء مقارنته بتأليف لغة أخرى؛ ثم ظهر علم النحو، بعد ذلك، الذي درس الحركات الإعرابية الناحية العملية من خلال التعليل. «المهم أن النحاة الأوائل أدركوا فكرة العامل من ملاحظة الظواهر اللغوية، كالتآلف والتنافر بين الأصوات وتأثير بعضها في بعض. ومما لاحظوه من تأثير الاستعمال في الأبنية والجمل. وبهذا يمكن القول: إن الاستحضار الأول لفكرة العامل قد تم من ملاحظة التفاعل بين الحركات والحروف والكلمات»^١؛ إذن ارتكزت العملية النحوية على بعض الأبعاد الصوتية للتركيب (من خلال ملاحظة النشاط الصوتي الذي يتخلل المحل في التركيب كلما لحن المتكلم): انسجام أجزاء أصوات الكلمة أو التركيب، وتأثير بنية الكلمة الصوتي في التركيب، وتأثير أصوات أواخر الكلمات في التركيب، وتأثير أصوات الإعراب داخل بنية الكلمة.

ما أصل هذا الاكتمال الذي يتواصل به الإنسان نمطياً وإبداعياً؟ يقول أبو نصر الفارابي: «وظاهر أن تلك التصويتات إنما تكون من القرع بهواء النفس بجزء أو أجزاء من حلقة أو بشيء من أجزاء ما فيه وباطن أنفه أو شفثيه، فإن هذه هي الأعضاء المقروعة بهواء النفس. والقارع أولاً هي القوة التي تسرب هواء النفس من الرئة

وتجويف الحلق أولاً فأولاً إلى طرف الحلق الذي يلي الفم والأنف وإلى ما بين الشفتين، ثم اللسان يتلقى ذلك الهواء فيضغطه إلى جزء جزء من أجزاء باطن الفم وإلى جزء جزء من أجزاء أصول الأسنان وإلى الأسنان، فيقرع به ذلك الجزء فيحدث من كل جزء يضغطه اللسان عليه ويقرعه به تصويت محدود، وينقله اللسان بالهواء من جزء إلى جزء من أجزاء أصل الفم فتحدث تصويبات متوالية كثيرة محدودة»^٢. لقد تهيأت الأسباب الكثيرة للإنسان - منها ما ذكر الفارابي - حتى تخرج التراكيب والجمل (من القوة إلى الوجود) أصواتا مكتملة البناء؛ غير أن الشائبات التي تعلق بها تستوجب العلاج؛ ونورد حكاية ابن جني والشجري التي أثارت مسألة السليقة والقواعد في علاقتهما بالخرج الصوتي:

يشرح ابن جني السليقة في احكاية التالية: «وسألت الشجري يوماً فقلت: يا أبا عبد الله، فكيف تقول ضربت أخاك؟ فقال: كذلك. فقلت: أفتقول: ضربت أخوك؟ فقال: لا أقول: أخوك أبداً. قلت: كيف تقول ضربت أخوك؟ فقال: كذلك. فقلت: ألسنت زعمت أنك لا تقول: أخوك أبداً؟ فقال أيش ذا! اختلفت جهتها الكلام. فهل هذا في معناه إلا كقولنا نحن: صار المفعول فاعلاً، وإن لم يكن بهذا اللفظ البتة فإنه هو لا محالة»^٣ (لاحظ كيف استعمل ابن جني عبارة " فكيف تقول ضربت أخاك؟ " للدلالة على الخرج الصوتي (القول الشفهي) عند اكتمال التركيب أو الجملة).

قد يدعي البعض أن الشجري يتحدث انطلاقاً من قواعد مضبوطة^٤؛ لكن الاستشهاد يُبين العجز عن وصف تحولات سلوك اللغة وصفا مفهوماً [غياب المفاهيم النحوية] مما حدا بابن جني إلى أن يقوم بهذه العملية حين قال: «فهل هذا في معناه إلا كقولنا نحن: صار المفعول فاعلاً، وإن لم يكن بهذا اللفظ البتة فإنه هو لا محالة»؛ وبهذا يُمثل ابن جني جانب استبطان القواعد ويُمثل الشجري جانب السليقة.

تتحدث كتب النحاة عن "انتحاء سمت العرب": أي، تحقيق التواصل الفصيح بين المتكلمين المستمعين؛ وتقصد الدراسة هذا الطابع الصوتي الشفوي (الخرج الصوتي) الذي يدل على اكتمال جميع العمليات اللغوية وصولاً إلى مرحلة النطق (التحقق الفعلي للجمل أو التراكيب).

ويخضع تشكيل الكلام (قبل التحقق الفعلي للجمل أو التراكيب) لقيود صوتية وأخرى صرافية بصفة عامة حيث يدعو إلى «[...] عدم الخروج عن الأوزان العربية والإطراد في الاستعمال، عدم التأليف بين صوتيات ذات مخارج متماثلة أو متدانية»^٥. «وهكذا فإن الصرفيات المعجمية لا تصبح كلمات في اللغة العربية إلا بعد أن تتصل بها الصرفيات النحوية التي تسمى أحياناً باللواصق، وهي التي تحدد بعض المعاني النحوية للصرفيات المعجمية: كالنوع والعدد بالنسبة للأفعال^٦، والفاعلية والمفعولية والجر والإضافة... إلخ، بالنسبة للأسماء والصفات

وغيرها من المقولات التركيبية التي تأخذ صرفيات الإعراب للدلالة على وظيفة من الوظائف النحوية في اللغة العربية. وتحديد هذه الوظائف، ورصد مواقعها وسياقاتها المختلفة في الجملة العربية هو الذي يشكل مباحث علم النحو أو التركيب»^٧.

وستؤدي هذه الخصائص والمرتكزات إلى تبني العملية النحوية التي اهتمت بالتعليل بهدف تسوية طبيعة هذا الانتظام الصوتي تركيبيا، «فقد شاهد النحاة العلامة الإعرابية تتغير بما لها من معانٍ إعرابية، فأخذوا يفكرون في الذي اقتضى هذه المعاني، وفي الذي اقتضى هذه الآثار فأخذوا طريق المتكلمين في إرجاع الظواهر العقلية إلى عللها وإلى أسبابها التي اقتضتها، فكان ذلك فيما يرجح بداية القول بالعوامل، على الرغم من أن بعض الدارسين يرى أن القول بالعامل إنما يُؤرَّخ له بعمل الخليل بن أحمد الفراهيدي في دراسته للأصوات عندما لاحظ بين تأليفها تفاعلا وتأثرا متبادلا بسبب الاستعمال الذي يتخو إلى التخفف من المجهود العضلي»^٨؛ ويستدعي فهم انتظام أصوات اللغة ومحاوله إيجاد تعليل لها، وصفها باستحداث المصطلحات والمفاهيم (المصطلحات النحوية)؛ وهكذا سيتأسس علم النحو الذي يملك قواعد وضوابط واصفة تسهم في إنتاج وجهات نظر نحوية متميزة.

(٢) المصطلح النحوي:

يستلزم التعليل إذن، استحداث آليات تتحكم في بناء المعرفة النحوية، وكان أعسر شيء أبدعه النحاة هو تشكيل المصطلح النحوي.

كيف يُضبط المصطلح النحوي؟ ما السبيل إلى التعرف على معناه؟ ألم يحضر المصطلح النحوي عرضا في سياق نقاشات علم النحو؟ هل كان النحوي يرغب في بناء المصطلح؟ هل كان يرغب في توضيح سلوك الظواهر اللغوية؟: أي، هل كان يعتمد أبسط الأدوات للكشف عن الحقائق؟.

إن المصطلح يُحقق الوُضوح ويترد اللبس ويختزل العبارات ويؤدي معالم القصد حين يستلزم الضبط النظري حتى يكون التفكير النحوي تفكيرا دقيقا. ولا يكفي المصطلح بأن ينتمي إلى صناعة النحو التي تضبطه ما دامت مُعيقات تُواجهه بسبب تعدد الآراء النحوية وعدم الرغبة في التقيد بشيء يُعيق التأويلات والتقديرات وإعمال الملاحظة والوصف.

يستحضر الدكتور فخر الدين قباوة أهمية المصطلح النحوي، يقول: «المصطلح لفظ أو تركيب، اتفق قوم على تسمية شيء به، بعد نقله غالبا من معناه الوضعي. ولكل علم ثروة اصطلاحية، تعارفها رجاله، وألفوا استخدامها في المحادثات والبحث والتأليف. وكذلك شأن النحو تولدت لدى أصحابه، منذ نشأته في عهد الإمام علي - رضي الله عنه - أعداد وافرة من الألفاظ اصطلاحوا عليها، وتابعوها بالتنمية والتوليد. حتى إذا جاء سيبويه

يصنف كتابه رأيناه يتناول الكثير الكثير من هذا النبع الفياض» ٩؛ إذن يملك المصطلح أصولاً تاريخية تمتد به إلى زمن بدايات تشكّله، غير أن البحث في بدايات تشكّل المصطلح هو بحث غير مُلزم لأسباب أهمها قصور حُمولة المصطلح الذي أخذ يتلمس طريقه مُحاولاً أن يتوضع في صلب التنظير النحوي الذي يُجدد وجوده الخاص. وكلما اتجه التقصي من نقطة مُعينة من مراحل تطور علم النحو إلى نقطة أخرى في أثناء التنقيب عن دلالة المصطلح تنقبياً نكوصياً، يتبدّى خطر انقراضه في زحمة هذه العودة إلى البدايات، أو خطر سداجته وضعف حمولته؛ وهذا ما دفع الدكتور فخر الدين قباوة، وهو يُجمل المصطلحات في نص نحوي مُعين لسيبويه، إلى القول: «ولقد روي عن أبي الأسود وتلامذته، ومن خلف بعدهم من النحاة، كثير من العبارات فيها العديد من الاصطلاح؛ إلا أن ذلك لم يكن وافياً بكل ما قالوه، لنستطيع تبين آثارهم الحقيقية في نصنا هذا. وما أكثر ما اندثر وغاب، وما جدّ على الساحة أو كان بديلاً: ولذلك يتعذر على الدارس أن يحدد ما ينسب إلى سيبويه، وما كان منقولاً عن الأسلاف، وحسبنا الزعم أن مهمته كانت نشر ذلك الإرث، وتطويره حياً في نصوص كاملة وافية. وما ذلك بالقليل» ١٠. وكلما تشكلت المصطلحات وكثرت، فإن ذلك يدل على نضج المعرفة التي تحتضنها من خلال ترسيخ لغة واصفة ودقيقة.

(٣) حدود المعرفة النحوية/ اللغة الواصفة:

كيف نسج النحاة اللغة الواصفة (النسق النحوي)؟

يطلب النحوي التركيب الإسنادي لأن غرضه الألفاظ لاستعمال الإعراب، ولا يطلبه للمعاني والمقاصد؛ هناك فرق بين من يُريد وصف شكل اللغة ومن يُريد استخراج معانيها ومقاصدها. ويبدو أن النسق النحوي قد أوجده النحاة وهم واعون تماماً أنهم يبحثون في شكل اللغة لأن النحوي يهتم بالجمل مُوضحاً أحكامها اللفظية في إطار نظرية العمل وما يرتبط بها من إعراب؛ لهذا يميز النحاة بين البناءات اللفظية موضوع دراستهم ومناظراتهم، ومقاصد هذه البناءات موضوع المفسرين والمتكلمين والفلاسفة والمناطق... الخ؛ فقد ميز الزجاجي بدقة بين اتجاهين في النحو يهتم أحدهما بالبناءات اللفظية للجمل والآخر بمقاصدها، يقول: «الاسم في كلام العرب ما كان فاعلاً أو مفعولاً أو واقعا في حيز الفاعل والمفعول به؛ هذا الحد داخل في مقاييس النحو وأوضاعه، وليس يخرج عنه اسم البتة، ولا يدخل فيه ما ليس باسم، وإنما قلنا في كلام العرب، لأنه له نقصد وعليه نتكلم، ولأن المنطقيين وبعض النحويين قد حدوه حداً خارجاً عن أوضاع النحو فقالوا: "الاسم صوت موضوع دال على معنى غير مقرون بزمان". وليس هذا من ألفاظ النحويين. وهو صحيح على أوضاع المنطقيين لأن غرضهم غير غرضنا ومغزاهم غير مغزانا، وهو عندنا على أوضاع النحويين غير صحيح لأنه يلزم منه أن يكون كثير من الحروف أسماء، لأن من الحروف ما لا يدل على معنى دلالة غير مقرونة بزمان، نحو "إن" و"لكن" وما أشبه ذلك» ١١؛ ويقترح

الزجاجي تعريف الاسم تعريفاً نحويًا يجعله فاعلاً أو مفعولاً أو واقعاً في حيزيها؛ ورغم أنه لم يتحدث عن البناءات اللفظية للجمل إلا أنه يذكر "مقاييس النحو وأوضاعه"، ثم يأتي بعكس هذا الكلام إذا خرج الاسم عن تعريفه النحوي فيكون الحد "خروجاً عن أوضاع النحو". ولا يفوت الزجاجي أن يتهم المارقين الممارسين لهذا الخروج: بعض النحاة والمنطقيين. ويحسم الزجاجي النقاش عندما قال: «لأن غرضهم غير غرضنا ومغزاهم غير مغزانا»؛ ويتعلق الحسم في أنه لا يُخطئ المناطق في أمور تتعلق بصناعتهم، لكن إذا أرادوا أن يخلطوا مفاهيم هذه الصناعة بمفاهيم صناعة علم النحو تحدث مغالطات صارخة، وتكون النتيجة لحن تعريف المنطقيين للاسم من زاوية علم النحو لأنهم يحدون الاسم في بعض الحالات بحرف، الشيء الذي لا تقبله الصناعة النحوية.

يجب التمييز بين البناءات اللفظية التي تدخل في باب الصناعة النحوية لا غير، والمعاني التي تدخل في باب المقصود من تنظيم العبارة. تُورد رأي ابن جني في مسألة ضبط النسق النحوي، يقول: «ألا ترى أنه لو عرف أن الفاعل عند أهل العربية ليس كل من كان فاعلاً في المعنى، وأن الفاعل عندهم إنما هو كل اسم ذكرته بعد الفعل وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم، وأن الفعل الواجب وغير الواجب في ذلك سواء، لسقط صداع هذا المضعوف السؤال» ١٢؛ ويقصد ابن جني سؤال الطائفة التي تُريد معرفة هوية الفاعل والمفعول فتلصق بهما تمثلات لا علاقة لها بالنحو. ويقوم ابن جني بتصحيح أوهام الآخرين مُميزاً في ذلك بين دلالة ما يصدر عن الفعل وما ينسحب عليه ذلك الفعل من جهة، وموضع ما أتى بعد الفعل من جهة ثانية؛ وهكذا يتم التمييز بين الفاعل المعنوي والفاعل النحوي.

ويؤكد ابن هشام هذا الخيار المرتبط بضرورة معرفة النسق النحوي، يقول: «الحذف الذي يلزم النحوي النظر فيه هو ما اقتضته الصناعة، وذلك بأن يجد خيراً بدون مبتدأ أو بالعكس، أو شرطاً بدون جزاء أو بالعكس، أو معطوفاً بدون معطوف عليه، أو معمولاً بدون عامل، [...] وأما قوله في نحو: «وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِمَّا خَلَقَ ظِلَالًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنَ الْجِبَالِ أَكْنَانًا وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَائِلَ تَقِيكُمْ الْحَرَّ وَسَرَائِلَ تَقِيكُمْ بَأْسَكُمْ ۗ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تُسْلِمُونَ ﴿٨١﴾» [النحل: ٨١]: إن التقدير: والبرد، ونحو: «وَتِلْكَ نِعْمَةٌ مِّنْهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴿٢٢﴾» [الشعراء: ٢٢]. إن التقدير: ولم تعبدني، ففضول في فن النحو وإنما ذلك للمفسر، وكذا قولهم: يحذف الفاعل لعظمته وحقارة المفعول أو بالعكس أو للجهل به أو للخوف عليه أو منه ونحو: ذلك، فإنه تطفل منهم على صناعة البيان ولم أذكر بعض ذلك في كتابي جريباً على عادتهم [...]» ١٣.

ويلزم ابن هشام النحاة بالنظر في الأمور بما اقتضته الصناعة النحوية، ويأمرهم بالابتعاد عن "الفضول في فن النحو" لأنه سيخرجهم من دائرة النظر في التراكيب إلى دائرة التفسير، وليس عمل النحوي مثل عمل المفسر؛

ولهذا لا يجب أن نتحدث مثلا عن حذف الفاعل في النحو بما ليس في عمل النحو، فكلما تطفل النحوي على غير صناعته، سقط في البيان، الشيء الذي دفع بابن هشام إلى الابتعاد عن كل ما يُسيء إلى العمل النحوي وصناعته.

٤) العاملة النحوية العربية:

تأتي خصوصية التصورات اللغوية العربية من كونها أوردت ملاحظات قابلة للصياغة في صرح نظري يمتد أوله إلى آخره. ولا يعني هذا الأمر تجريد النحو العربي من التنظير، فقد قادت تحليلات بعض الدارسين المحدثين إلى التمييز بين النظرية العاملة عند سيبويه، والنظرية المنطقية المعنوية عند ابن السراج.

تنبه الباحث محمد شعيرات إلى أبعد مما نذهب إليه في هذا التحليل: أي، ضرورة وصل نحو الجملة بنحو النص مما يؤدي إلى افتراض أن الحدود بين مختلف المعارف القديمة واهية. إن النظرية اللغوية عموما لم تكن معطى جاهزا أبدا عند العلماء القدماء بل هي بناء يجب استخراجها من علوم عديدة. يقول محمد شعيرات: «وملخص القول [...] إن ما خفي على النحويين لاعتبارات صورية إما منطقية وإما نحوية، لم يخف على المهتمين بعلم المعاني مثل الجرجاني والسكاكي لاهتمامهم بالسياق، وتجاوزهم لحدود الجملة، ومحاولتهم تأسيس نحو يعتمد على النصوص وأحوال الخطاب» ١٤.

ويظهر ذكاء النحاة العرب في تحليل سلوك اللغة العربية المتنوع في استحداث مصطلحات قابلة للتطوير مثل: البناء / الإسناد / الاستغناء / الابتداء / الأسبقية / العامل... إلخ.

ونقترح مثال الابتداء لنظهر هذا الذكاء في النظر إلى الجمل: يتصدر الاستفهام المثال (أزيد أخوه مريض؟) ويتوسط مثلا آخر، هو (زيد هل مرض أخوه?).

تذهب الاعتبارات الصورية التركيبية إلى اعتبار "إن"، في أمثلة متنوعة، تدخل على الجملة الابتدائية فتحدث فيها تغييرات إعرابية؛ لكن تأملات النحاة في بعض الأحيان تتجاوز هذا الإشكال الصوري عندما اعتبرت "الاستفهام" الذي يدخل على الجملة الابتدائية لا يحدث فيها تغييرات إعرابية لأن وظيفته تقتضي منحها ميزة استفهامية لا إعرابية؛ إذن سيوافق هذا الطرح، مفهوم العمل من زاوية الابتداء خصوصا وأن الاستفهام الذي يتصدر الجمل الابتدائية ليس حاجزا بين الابتداء وما يعمل فيه؛ لهذا يتساوى إعراب "زيد" في المثالين: (أزيد أخوه مريض؟) و(زيد هل مرض أخوه?).

٥) الابتداء:

يتحدث سيبويه كثيرا عن "الابتداء" في "الكتاب" .. وقد يلف هذا الحديث الكثير عن الابتداء بعض غموض المفهوم؛ ولهذا سنعود إلى نقاش الاسم والفعل في المجال العاملي من خلال التركيب:

يقول سيبويه محلا الاسم: «واعلم أن الاسم أول [أحواله] الابتداء، وإنما يدخل الناصب والرافع سوى الابتداء والجار على المبتدأ. ألا ترى أن ما كان مبتدأ قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ، ولا تصل إلى الابتداء ما دام مع ما ذكرت لك إلا أن تدعه. وذلك أنك إذا قلت عبد الله منطلقاً إن شئت أدخلت رأيت عليه فقلت: رأيت عبد الله منطلقاً، أو قلت: كان عبد الله منطلقاً، أو مررت بعبد الله منطلقاً، فالمبتدأ أول جزء كما أن الواحد أول العدد، والنكرة قبل المعرفة» ١٥.

لقد ناقش سيبويه الأسبقية الوجودية للاسم، ثم قدم أمثلة متنوعة تكسر هذه الأسبقية.. ويفيد الاستشهاد في توضيح أن الحركة هي ناتج عمل عامل في معموله إذ لو كانت تؤثر مستقلة في الكلمة لما أعربت إعرابين مختلفين. رُفعت كلمة "عبد الله" في المثالين: عبد الله منطلق / كان عبد الله منطلقاً، مما يؤكد أن الرفع لا يسوغ الابتداء وإلا اعتُبر الفاعل مبتدأ... إلخ.

يكون المبتدأ مرفوعاً، ثم يدخل عليه ما يجعله مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، وتكون النتيجة أن ما كان سابقاً في الوجود يُصبح متأخراً لأنه انترعت منه صفة عامل وألصقت به صفة معمول:

- السابق في الوجود: هو المبتدأ في جملة (عبد الله منطلق).
- المتأخر في الوجود: هو المبتدأ (عبد الله) في الجملة التي تصدرتها (كان عبد الله منطلقاً).
- المتأخر في الوجود: هو المبتدأ (عبد الله) في الجملة التي تصدرتها (إن عبد الله منطلق).
- المتأخر في الوجود: هو المبتدأ (عبد الله) في الجملة الإضافية (قميص عبد الله المنطلق)... إلخ.

ويقول سيبويه عن الفعل:

«من زعم أن الأفعال ترتفع بالابتداء فإنه ينبغي أن ينصبها إذا كانت في موضع ينتصب فيه الاسم، ويجرها إذا كانت في موضع ينجر فيه الاسم، ولكنها ترتفع بكيوتوتها في موضع الاسم» ١٦. يدفع هذا الاستشهاد إلى طرح تساؤل رئيس: إذا كان المبتدأ مرفوعاً، فما العامل في رفعه؟

إن المبتدأ يرتفع بالابتداء، ولا يشمل هذا الأمر الأفعال؛ وهكذا يتحدث سيبويه عما يتصدر المبتدأ: إن المبتدأ هو أول الكلام، لكن الابتداء يوجد قبله ويؤثر فيه.. يتجاوز تأثير الابتداء المبتدأ ليصل إلى الخبر في بعض الكتب النحوية التي تقول إن الخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ معاً.

إن التركيب علاقة إعرابية، فلا مجال للحدث عن إعراب كلمة معزولة عن سياقها التركيبي، فكان أول نقاش يتصدر كتب النحاة هو التمييز بين الاسم والفعل، فظهر مفهوم الاستغناء الذي يُعد تفضيلاً للتركيب الاسمي لأن الأسماء هي الأحق وهي الأولى: «ألا ترى أن الفعل لا بد له من الاسم، وإلا لم يكن كلاماً، والاسم قد يستغني عن الفعل، تقول: الله إلهنا، وعبد الله أخونا» ١٧؛ ويكون الاستغناء أو عدمه من خصائص التراكيب.

إن هذا الوضع سيقود إلى تصنيف التراكيب إلى صنفين كبيرين:

تراكيب اسمية وأخرى فعلية.. فقد ابتداءً سيبويه هذا التصنيف قائلاً: «فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه. وهو قولك: عبد الله أخوك، وهذا أخوك. ومثل ذلك: يذهب عبد الله، فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء» ١٨.

٦ المجال العامل:

يتحدد المجال العامل في الجمل الاسمية بالاسم المبتدأ وقبله الابتداء، ثم المبني عليه.. ولم يحدد سيبويه "المبني عليه" وإن كانت الأمثلة التي يوردها تدل على اسميته. إن ترك "المبني عليه" عاماً إشارة قوية إلى أنه قد يكون اسماً وقد يكون فعلاً؛ فلا فرق في الاسم المبتدأ والمبني عليه أن يكون واحداً من الجملتين:

- زيدٌ قائمٌ.

- زيدٌ يقومُ.

فإذا ارتبط الاستغناء أو عدمه بتمام الكلام، فلا بد من أن الكلام مرتب ترتيباً معيناً؛ وستكون الحصيلة أن المجال لا يتحدد إلا بربطه بالعمل الذي يؤطره امتداد الجملة، أو العلاقة الإسنادية البنائية.

أشرنا أعلاه في حالة المبتدأ أن الحركة الإعرابية هي ناتج عمل عامل في معموله. وإذا كان الأمر كذلك، ستكون رائزاً مهماً (مثالاً عملياً) في توضيح الدخول في مجال عاملي معين ورفض مجال عاملي آخر: يعني، أنها تشير إلى نهاية مجال عاملي وبداية مجال آخر أو أن المجال العاملي لا يزال مستمراً؛ وهذا ما وضحه سيبويه عندما كان يشرح المثالين:

- إن تأتني آتك وإذن أكرمك.

- إن تأتني آتك وإذن أكرمك.

- تدخل "أكرمك" المرفوعة في المثال (إن تأتي آتك وإذن أكرمك) في المجال العملي بواسطة العطف والمشاركة العملية

- تقطع "أكرمك" المنصوبة في المثال (إن تأتي آتك وإذن أكرمك) المجال العملي لانتفاء هذه المشاركة.

يُفسر المثالان (زيدٌ قائمٌ) و(زيدٌ يقومُ) العلاقة بين الابتداء والمبتدأ؛ غير أن المثال (زيدٌ يقومُ) له ما يميزه: فإذا كان الابتداء يعمل في المبتدأ في المثال (زيدٌ يقومُ)، فإن الفعل في المثال نفسه يعمل في الفاعل؛ إذن هل ما كان معمولاً يصح أن يكون عاملاً؟ وإذا كان الأمر كذلك، كيف نفسر تداخل مجالين عاملين؟..

لقد انتبه سيبويه إلى هذا المشكل فقال: «من زعم أن الأفعال ترتفع بالابتداء [...]»؛ وتفصيل القول في ما يلي: يبدو أن الابتداء في المثال (زيدٌ يقومُ) يسبق المبتدأ والفعل في الوقت نفسه.. فلا يعمل الفعل في هذا المثال، لكنه قادر على إنتاج العلاقة البنائية.

إن الاسم الذي يبني عليه يكون فاعلاً، وأنه إذا بني هو على اسم يكون خبراً؛ وهكذا يحتفظ الابتداء بالمجال العملي نفسه سواء تضمن خبراً اسماً أو فعلياً، ثم ينتهي عندما تنتهي حدوده ليفسح المجال أمام ابتداء آخر. «وعلاوة ذلك ظهور علامة جديدة نتعرف عليها انطلاقاً من علامة إعرابية جديدة كما هو الشأن في المثال (إن تأتي آتك وإذن أكرمك)، أو ببعض "الوسائط" مثل الفاء والواو وأم وإذا وغيرها» ١٩.

(٧) الإعراب العملي:

أ. البناء العملي والاستعمال العملي:

لا تتعامل العملية النحوية فقط مع الجمل النمطية العادية بل تتعداها إلى الجمل الإبداعية وذات الاستعمال الخصوصي أيضاً؛ وتُشكل هذه المرحلة النسق النحوي ٢٠ الذي يملك إمكانات عديدة انطلاقاً من بنية مُعينة، هي في الأصل، منطقية عاملية ومجردة فتكثر الافتراضات التركيبية، ثم يأتي الاستعمال العملي ليُخَدَّ منها (كثرة الافتراضات) وينتقي تركيباً مُعينا.

يفترض بناء عملي منطقي ومُجرد ٢١ (ف (فعل). س٠ (فاعل). س١ (مفعول))، تراكيب عديدة، منها:

- رأيتُ زيداً.

- رأيتُ أسداً.

ويأتي الاستعمال العملي لينتقي جملة مُحددة من هذين التركيبين اللذين تكونوا أصلاً بواسطة التأليف بين الكلمات، فيتشكل المثال الأول (رأيتُ زيداً) أو الثاني (رأيتُ أسداً) أو غيرها حسب الحاجة ومنطق الاستعمال.

إن البناء المنطقي العاملي والمجرد (ف. س. ٠. س ١) يستطيع أن يُنتج جملاً مُختلفة قادرة على التحقق في الاستعمال العاملي؛ إذن قد تكون هذه الجمل نمطية وعادية مثل: (رأيت زيدا)، أو ذات استعمال حُصوي مثل: (رأيت أسداً)، أو لاحنة مثل (* تقاتل زيد عمرا). ويؤثر التعليل العاملي ٢٢ كثيراً، إلى جانب السليقة والتعلم، في تسوية استعمال التراكيب (الاستعمال العاملي).

ب. السليقة:

وإذا كان المتكلم يستبطن القواعد دون تعلم، فإن السليقة تحل محل تعليقات النحاة، فتقوده إلى التعليل العاطفي الذي لا يخضع للمفهمة ٢٣ (أنظر حكاية ابن جني السليقة مع الشجري (سبق ذكرها)) ٢٤.

قد ندّعي أن الشجري يتحدث انطلاقاً من قواعد مضبوطة؛ لكن الاستشهاد يُبين العجز عن وصف تحولات سلوك اللغة ٢٥ وصفاً مفهوماً [غياب المفاهيم النحوية] مما حدا بابن جني إلى أن يتولى هذا الأمر حين قال: «فهل هذا في معناه إلا كقولنا نحن: صار المفعول فاعلاً، وإن لم يكن بهذا اللفظ البتة فإنه هو لا محالة»؛ وبهذا يُمثل ابن جني جانب استبطان القواعد ويُمثل الشجري جانب السليقة.

ج. الجملة:

تشمل العاملية النحوية جميع الجمل؛ ويتحدث سيبويه عن خصائص الجملة الفعلية والجملة الاسمية، قائلاً: «ألا ترى أن الفعل لا بد له من الاسم، وإلا لم يكن كلاماً، والاسم قد يستغني عن الفعل، تقول: الله إلهنا، وعبدُ الله أخونا» ٢٦؛ ووضّح سيبويه ضرورة وجود الاسم في الجملة الفعلية، واستغناء الجملة الابتدائية عن الفعل، قائلاً: «فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه. وهو قولك: عبدُ الله أخوك، وهذا أخوك. ومثل ذلك: يذهبُ عبدُ الله، فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء» ٢٧.

ويقول ابن جني: «وبعد فليس في الدنيا مرفوع يجوز تقديمه على رافعه فأما خبر المبتدأ فلم يتقدم عندنا على رافعه، لأن رافعه ليس المبتدأ وحده، إنما الرافع له (المبتدأ والابتداء) جميعاً، فلم يتقدم الخبر عليهما معاً، وإنما تقدم على أحدهما وهو المبتدأ. فهذا (لا ينتقض). لكنه على قول أبي الحسن مرفوع بالمبتدأ وحده، ولو كان كذلك لم يجوز تقديمه على المبتدأ» ٢٨؛ فجملة (عبدُ الله أخوك) في استشهاد سيبويه تتضمن الخبر (أخو) والمبتدأ (عبدُ الله) حيث رُفع الخبر بالمبتدأ والابتداء.

وقدّم سيبويه جملة أخرى يتصدرها فعل مضارع، هي (يذهبُ عبدُ الله)؛ ويقول ابن جني شارحاً الفاعل النحوي: «اعلم أن الفاعل - عند أهل العربية - كل اسم، ذكرته بعد فعل، وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك

الاسم، وهو مرفوع بفعله، وحقيقة رفعه بإسناد الفعل إليه. والواجب وغير الواجب في ذلك سواء. تقول في الواجب: قام زيدٌ. وفي غير الواجب: ما قعدَ بشرٌ. [وهل يقومُ زيدٌ] «٢٩؛ وهذا ما قام به سيوييه حين أسند ونسب الفعل (يذهبُ) إلى الاسم (عبدُ الله).

د. المواضع:

وتحتم القراءة التركيبية ٣٠ النظر إلى التركيب نظرةً عاملية، يقول المنصف عاشور: «[...] الوظيفة النحوية [تتحدد] في أبعاد مكانية موضعية. إذ في تنقل المواضع والحيزات يكمن كُنْه النحو والإعراب والعمل. ولا شك أن منوال النحاة النموذجي يستند إلى ما نجده في رسالة سيوييه من مكونات وما جاء ماثوثاً في ثنايا الكتاب. وتلك العناصر هي: أقسام الكلم الثلاثة: الاسم والفعل والحرف؛ ونظرية العامل والإعراب؛ والعملية الإسنادية.

ويتولد عن تلك العناصر كل ما يخصّ الصياغة الصوتية الصرفية ومنهج الاشتقاق وما يطرأ من عوارض على البناء الشكلي من تغييرات [...]» «٣١.

تبحث رسالة علي بن معيوف ٣٢ في كتاب سيوييه للتحقق من خريطة المواضع في البناء التركيبي المجرد للجملة العربية، وأحكام هذه المواضع، ورتبتها الأصلية؛ وللتحقق أيضاً من أنّ هذه النظرية كانت حاضرة في كتاب سيوييه؛ وقد تبين في أثناء البحث أنّ سيوييه لم يستخدم كلمة موضع بمفهومها (الاصطلاحي)، فاجتهد الباحث في استخراج بعض المعاني (الاصطلاحية) للموضع الواردة في نصوص الكتاب (وهكذا فقد نبه الباحث على المعاني المعجمية لكلمة موضع في الكتاب مما لا يدخل في مجال النظرية أو يدخل دخولا جزئياً)؛ ثمّ بيّن المواضع الرئيسة والمواضع المحتملة في البناء التركيبي المجرد، والمواضع الرئيسة هي مواضع لا بد من شغلها عند تأليف الكلام بما يؤدي وظيفتها في النظرية النحوية، فإن لم يُلفظ بما يؤدي وظيفتها قدره النحوي، أمّا المواضع المحتملة فهي مواضع موجودة في البناء التركيبي المجرد للجملة العربية في خريطة الموضوع لكنّها قد تُشغّل عند تأليف الكلام وقد لا تُشغّل بحسب الحاجة إليها؛ كما بيّن الرتبة الأصلية للمواضع في البناء التركيبي المجرد... الخ. وأورد الباحث ما استنبطه من تحليل صاحب الكتاب من الطبيعة النظرية للنظام الموضوعي للغة العربية وأثر هذه الطبيعة النظرية؛ كما أورد ما رصده من الاختلاف بين اللفظ والموضع، ومن التفاعل بين الكلام المؤلّف والموضع في البناء التركيبي المجرد.

ويضع محمد شكري العراقي الحسيني فرضيات العمل التي تتعلق بالابتداء، يقول: «تقوم الفرضية الأولى على اعتبار النحو السيوبيهي نحواً موضعياً، بمعنى أن المواضع فيه أولية إذ تشكل الأصل الأول للتحليل والتفصيل النحوي. تنظم المواضع داخل مجال عاملي فتلحقها العلامات الإعرابية بغض النظر عن نوع وعدد الكلم ٣٣ التي

تحل فيها. العلاقة بين المواضع علاقة بنائية كما هو الحال بين موضع الاسم المبتدأ وموضع الخبر المبني عليه، وبين موضع الفعل وموضع الاسم المبني عليه أي الفاعل، وهذه هي الفرضية الثانية. أما الفرضية الثالثة فمؤداها أن الابتداء لا يعمل إلا في مجال عاملي معين وينتهي عمله بابتداء مجال عاملي جديد ٣٤. إنه عامل كلي لا يقتصر عمله على نوع واحد من أنواع الكلام. وتتألف علامات عمل الابتداء من شقين: شق لغوي مثل العلامات الإعرابية، وشق تكلمي يتكون أساساً من شكل تواجد العلامات التكميلية في الكلام» ٣٥.

يتحدث الاستشهاد عن المواضع والمجالات، وعن العلاقات العاملة من خلال مفهوم البناء الذي يستعمله سيوييه، ويفترض هذا البناء وجود عامل ومعمول أو مُسند ومُسند إليه.

هـ. التعليل:

إن التعليل التركيبي لا يصف بنية الكلمة وإنما علاقاتها التركيبية (لا الصوتية المحتملة)؛ قد يتعلل رفع الفاعل ونصب المفعول، بأن العرب جعلت الضمة (وهي أثقل الحركات) لما يقل في كلامها، وجعلت الفتحة (وهي أخف الحركات) لما يكثر في كلامها ٣٦؛ غير أن الأمر يتعلق بعلامات ارتبطت بالأساس بالعملية النحوية وتأثير العوامل في المعمولات.

إن العلة التركيبية في غالب الأحيان هي علة تُراعي التوافق الحاصل بين كلمات الجملة انطلاقاً من مُميزات العاملة النحوية؛ وكلما ضُبط موقع كل كلمة داخل الجملة أو التركيب، يسهل إجراء تحويلات مثل تقديم المنصوب في (زيداً ضربت / سافر يوم الجمعة زيد)؛ غير أن تحويلات أخرى في (قام زيد / زيد قام) تُؤدي إلى تغيير الوظائف النحوية بالانتقال من جملة فعلية، إلى جملة أخرى اسمية؛ فقد عبّر الجرجاني عن مُختلف هذه الآراء عندما ميز بين تقديم على نية التأخير، وآخر لا على نية التأخير ٣٧.

ويتوضّع التعليل التركيبي بين البناءات العاملة من جهة واستعمالاتها من جهة ثانية لتسويغ ما يحدث بين هاتين النقطتين. فإذا كان التركيب في الاستعمال العاملي مقبولاً (سليماً) أو لاحقاً، فإن مردّ ذلك إلى صحة التعليل أو ضعفه بوضعه ضمن التأثيرات العاملة المرتبطة بالبناء والاستعمال معا وهذا ما يستوجب إدخال تصورات جديدة (تفسيرية) إلى اللغة.

و. مثال تطبيقي:

آثر أن أتحدث عن مثال من أمثلة "كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكّلة الإعراب" لأبي علي الفارسي ٣٨ لما يحمل من دلالات مُرتبطة بعنوانه. كنتُ أنتظر من الكتاب أن يقوم بجمع أمثلة شعرية كثيرة ليشرح

الظواهر النحوية بها؛ وهذا ما سيفعله طبعاً حين بلغ عدد شواهد "باب حذف المضاف" (تقريباً) مائة وخمسة عشر بيتاً شعرياً. ويمكن اعتبار مثل هذه المجهودات كنزاً لغوياً يستحق جامعه التقدير والتنويه.

يُقدم أبو علي الفارسي أمثلة متعددة منها ما قاله أبو ذؤيب:

كَأَنَّ مَصَاعِبَ زُبِّ الرُّؤُوفِ سِي فِي دَارِ صِرْمٍ، تَلَاقَى مُرِيحًا
تَعْدَمَنَّ فِي جَانِبَيْهِ الحَيِّ رَ لِمَا وَهَى حَرْجُهُ وَاسْتَبِيحَا

ويُقدم أبو علي الفارسي كذلك التقدير المتعلق بحذف المضاف:

ويتجلى استعمال العملية النحوية في تقديرات لا يصل إليها إلا الحاذق بصناعة النحو؛ قدّر فوضع كلمة "هدير" كي تتوسط "كأن" و"مصاعيب" على أنها مضاف محذوف، ثم قدر فوضع كلمة "رعد" كي تتوسط "كأن" و"ربابه" في البيت الشعري على أنها مضاف محذوف: "كأن رعد ربابه"؛ ويستمر في استعمال العملية النحوية في البيتين عندما تطرق إلى خبر "كأن"، وكيف فصل بهذا الخبر بين المفعول وفعله وكذلك تطرق إلى جواب "لما".

«ما بَرَحَتْ: أي ما برح أهلها، حتى تبينوا ثقيفاً، فالمضاف في الموضعين محذوف وكذلك "أتوها": أتوا أهلها. فأصبحتْ تُكفَّتْ: أي يكفَّتْ ثمنها، أي يُجمع ويقبض» ٣٩.

يُوضِّح البيتان أن التعويض قد يتم بين الضمير والاسم؛ فالهاء في "أتوها" مفعول به منصوب، والفاعل "هم"؛ وعندما توسّطت كلمة "أهل" بين الفاعل والمفعول، تحول هذا الأخير إلى مضاف إليه في: "أتوا أهلها" وهو ضمير؛ فالضمير الهاء جاء بدلا عن المضاف إليه ليأخذ موضعه باعتباره مفعولا به عندما حُذف المضاف.

ز. تحليل الجملة:

اهتم العرب بالإعراب بالشكل الذي نتحدث فيه عن نظرية مُكتملة في إطار أوسع هو إطار نظرية العامل؛ ويُسهّم الإعراب في تحليل مكونات الجملة، وفي عمليات الوصف والتصنيف، وفي إظهار العمل النحوي، وفي بيان الوظائف الإسنادية... الخ.

وتتضمن العملية النحوية في الإعراب ثلاثة فروع:

- اللفظي: هو تغير ظاهر في الكلمة المعربة.

- التقديري: هو تغير كان من المفروض أن يظهر لولا موانع منعت ذلك كأن تكون الكلمة منتهية بالألف أو الواو أو الياء أو أن يكون المحل مشغولا بالحركة اللازمة كالممتصل بياء المتكلم والمحكي... الخ.
- المحلي العادي هو تغير اعتباري بسبب العامل فلا يكون ظاهرا ولا مُقدرا ولا يكون هذا إلا في الكلمات المبنية والجمل.

قد تُخفي تراكيب اللغة العربية مكونات يتوجب استعادتها في إطار ما يسمى تقدير المحذوفات مما يُتيح تدخل فرع آخر، هو فرع تقدير المحذوف (إعراب الجملة رفقة ما حذف منها)؛ وننبه إلى أن فرع تقدير المحذوف يختلف عن الفرع التقديري؛ وهكذا تشمل الجهة النحوية في الإعراب: الفرع اللفظي، والفرع التقديري، والفرع المحلي العادي، وفرع تقدير المحذوف:

- الفرع اللفظي: تغير ظاهر في الكلمة المعربة.
- الفرع التقديري: تغير كان من المفروض أن يظهر لولا موانع.
- الفرع المحلي العادي: تغير اعتباري بسبب العامل.
- فرع تقدير المحذوف: يكون بإعراب الجملة بحضور التقدير الذي استعاد المحذوف.

يُمكن القول إن الفرع اللفظي في العملية النحوية يحضر في جميع الجمل سواء كانت نمطية أو ذات استعمال خصوصي (شعري)، ويكون تأثيره ظاهرا إذا لم تكن هناك موانع تحجبه، ويُصبح تقديريا إذا وجدت الموانع (الفرع التقديري)؛ لكن فرع تقدير المحذوف يحضر في الجمل الخصوصية (الشعرية الإبداعية) أو تلك التي خرجت عن نمطيتها. وهكذا تظهر المحلية من خلال:

- الفرع التقديري: تغير كان من المفروض أن يظهر لولا موانع.
- الفرع المحلي العادي: تغير اعتباري بسبب العامل.
- فرع تقدير المحذوف: يكون بإعراب الجملة بحضور التقدير الذي استعاد المحذوف.

وقد أدرجت هذه الفقرة الفرع التقديري والفرع المحلي العادي وفرع تقدير المحذوف في المحلية لأربعة أسباب

مهمة:

- تحل علامة البناء محل العلامة الإعرابية في الفرع التقديري.
- تحل جملة معينة (مثلا) محل مفرد في الفرع المحلي العادي = (نقول: والجملة الفعلية في محل رفع خبر المبتدأ).

- تحل الجملة رفقة التقدير محل الجملة التي تحتاج إلى التقدير، فتعرب الجملتان معا دفعة واحدة في فرع تقدير المحذوف.

وبيان بعض ذلك أن نتأمل الأمثلة:

- قالت الخنساء:

طويلُ النجادِ، رفيعُ العمادِ
كثيرُ الرمادِ إذا ما شتًا
- دارُ الرجلِ.

- قال تعالى: « وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعَيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا وَإِنَّا لَصَادِقُونَ ﴿٨٢﴾ » [يوسف:

٨٢].

- قال أحمد بن يحيى:

لما رأوهنَّ من الأحدابِ
يُثرنَ من كلِّ مبيعِ هابِ
نبتاً بأيديهنَّ كالكبابِ ٤٠

يُلاحظ أن بيت الخنساء يتضمن جملة رئيسة تنتمي إلى بنيات الإضافة، هي جملة "طويل النجاد": يذهب الفرع اللفظي إلى اعتبار لفظة "النجاد" (مُضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة على آخره).

إن الفرق بين بيت الخنساء ومثال (دارُ الرجلِ) واضح تماما بما أن البيت ينتمي إلى نوع الجمل الشعرية والخصوصية وذات استعمال غير عادي، في حين ينتمي مثال (دارُ الرجلِ) إلى نوع الجمل النمطية العادية؛ ولهذا السبب، يتدخل في وصف مثال (دارُ الرجلِ) الفرع اللفظي، فنقول "الرجل": مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة على آخره.

ويتدخل الفرع اللفظي وفرع تقدير المحذوف في وصف الآية ٨٢ من سورة يوسف ٤١: فإذا كان الفرع اللفظي يُخرج هذا المثال من دائرة بنيات الإضافة، لأنه يُعرب "القرية" مفعولا به منصوبا بالفتحة الظاهرة على آخره، فإن فرع تقدير المحذوف يأخذ بعين الاعتبار انتماء المثال إلى بنيات الإضافة. ويعتبر فرع تقدير المحذوف "القرية" مفعولا به بدل المضاف إليه، والتقدير: "اسأل أهل القرية". استدعى الأمر البحث عن المضاف، الشيء الذي يدخل في تقدير هذا المضاف المحذوف: "أهل"، فنحصل في آخر التحليل على جملة تامة بحضور المقدر المحذوف.

ويطلب شعر أحمد بن يحيى تدخل الفرع اللفظي، وفرع تقدير المحذوف في الوصف. ويكون التقدير: "نبتاً ككَبِّ الكِبَابَةِ الكِبَابِ". فإذا كان تأويل الكلام على حذف المضاف، تُصبح لفظة "الكباب": مضاف إليه

مجرور حسب فرع تقدير المحذوف. وتصبح لفظة "الكباب" كذلك: اسم مجرور بالكاف حسب الفرع اللفظي. وإذا كان التقدير بسيطاً، مثل: "نبتا ككبّ الكباب"، تعرب "الكباب": اسم مجرور بالكاف عوضاً عن المضاف الذي هو: "ككبّ".

ونظير ذلك قول امرئ القيس:

إذا قامتا تَضَوَّعَ الْمِسْكُ مِنْهُمَا نسيم الصَّبَا جَاءَتْ بِرِيَا الْقَرْنِفَلِ
ويكون التقدير المركب "تضوع المسك منهما تضوعاً كتضوع نسيم الصبا"؛ أما التقدير البسيط، "تضوع المسك منهما كنسيم الصبا".

إن فرع تقدير المحذوف يخضع لوصاية النحوي المهتم بالتركيب وباستعادة تلك التي فقدت بعض أصولها أو خرجت عنها (مع ضرورة الانتباه إلى ما يأتي به التقدير من معنى إضافي).

(٨) الحذف التركيبي.

ترتبط ظاهرة الحذف التركيبية بالتقديرات التي تسعى إلى استعادة العنصر (أو العناصر) المحذوف. إن عرض تركيب واحد (يتضمن الحذف) أمام أنظار النحاة، قد يقود إلى استعادة المحذوف بتقديرات كثيرة ومختلفة ولو اتفقوا في الإعراب أو اختلفوا فيه مما يجعل التمييز بين التقدير (الذي نُرِيدُهُ أَنْ يَكُونَ عِلْمِيَا) والتأويل (الذي هو في الأصل مُرتَبَطٌ بِذَاتِيَةِ الْمُؤَوَّلِ) أمراً مُلتَبِساً حُصُوصاً إِذَا تَدَخَلَتْ تَمَثَّلَاتُ الْمُقَدَّرِ الَّتِي تُشَكِّلُ جُزْءاً مِنْ مَوْسُوعَتِهِ التَّفَاقِيَةِ:

يقول ابن هشام في "حذف الفعل": «ويأتي حذف الفعل في غير ذلك نحو: «يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُبُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ ۗ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ ۗ فَآمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ ۗ وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ ۗ انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ ۗ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ ۗ سُبْحَانَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ ۗ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ۗ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا ﴿١٧١﴾» [النساء: ١٧١] أي وأثوا خيراً، وقال الكسائي: يكن الانتهاء خيراً، وقال الفراء: الكلام جملة واحدة، وخيراً: نعت لمصدر محذوف، أي انتهاء خيراً. «وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحْجُونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ۗ وَمَنْ يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿٩﴾» [الحشر: ٩] أي واعتقدوا الإيمان من قبل هجرتهم. وقال:

علفتها تيناً وماءً بارداً حتى شئت [بدت/غدت] همالة عينها

فقيل: التقدير وسقيتها، وقيل لا حذف، بل ضمن علفتها معنى ألفتها وأعطيتها، وألزموا صحة نحو: "علفتها ماء بارداً وتبناً" فالتزموه [...]» ٤٢. قد يتفهم المرء اختلاف التأويلات في (الآية ١٧١ من سورة النساء)؛ لكن الشاهد الشعري في قول ابن هشام يدفع إلى الحرج: ففي الوقت الذي يتأمل فيه نحويان بيتا شعريا، يقول الأول إن تقدير المحذوف في البيت هو كذا وكذا، ثم يأتي الثاني ليقول له لا حذف هناك بتاتا. إن التقدير عمل بالموسوعة الثقافية للمُقدر أو المؤول، ومنعه تعطيل لها؛ غير أن الذي منع هذا التقدير قال: "بل ضمن علفتها معنى ألفتها وأعطيتها" فتُصبح الجملة النهائية هي: "أعطيتها تبناً وماء بارداً"؛ فنعلم أن النحاة يُطبقون مبدأ أن "التقدير النحوي يتوقف عند أول حل تحصل معه الكفاية لتسوية حركة الإعراب". ويدفع هذا المبدأ إلى إعراب "ماء" في تقدير سقيتها مفعولا به ثانيا معطوفا على ما قبله الذي هو "تبناً"، كما تعرب الكلمة نفسها في منع الحذف، الإعراب نفسه؛ إذن ارتبط تقدير الحذف وعدم تقديره في الآية بإعراب واحد.

تُظهر (الآية ١٧١ من سورة النساء) أن لفظة "خيرا" تُعرب مفعولا به في تقدير الفعل "وأتوا خيرا"، وتُعرب بتقدير المصدر عند الكسائي "يكن الانتهاء خيرا"؛ لكن الكلام، حسب الفراء، جملة واحدة، وخيرا: نعت لمصدر محذوف تقديره "انتهاء خيرا"؛ وإجمالا، يُمكن حصر أنواع تقديرات المحذوف في:

- تقديرات يتفق فيها النحاة على إعراب واحد (فاعل مرفوع مثلا في جميع التقديرات).
- تقديرات يتفق فيها النحاة على أن الكلمة تحمل حركة واحدة؛ ويختلفون في إعرابها، كإعراب "خيرا" مفعولا في تقدير معين، ونعتا في تقدير آخر حيث يجمع بين هذين التقديرين تسوية النصب.
- تقديرات تُؤثر في إعراب كلمة واحدة إعرابات مختلفة كإعراب كلمة "حور" في قوله تعالى: «يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ ﴿١٧﴾ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقٍ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ ﴿١٨﴾ لَا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلَا يُنْفَوْنَ ﴿١٩﴾ وَفَاكِهَةٍ مِّمَّا يَتَخَيَّرُونَ ﴿٢٠﴾ وَحَمِيمٍ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ ﴿٢١﴾ وَحُورٍ عِينٍ ﴿٢٢﴾ كَأَمْثَالِ اللُّؤْلُؤِ الْمَكْنُونِ ﴿٢٣﴾ جَزَاءً مِّمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿٢٤﴾» [الواقعة: ١٧ - ٢٤]؛ يقول الفراء: «وقوله: (وحور عين). خفضها أصحاب عبد الله وهو وجه العربية، وإن كان أكثر القراء على الرفع، لأنهم هابوا أن يجعلوا الحور العين يُطاف بهن، فرفعوا على قولك: ولهم حور عين، أو عندهم حور عين. والخفض على أن تتبع آخر الكلام بأوله، وإن لم يحسن في آخره ما حسن في أوله [...]»:

وأنشدني بعض بني دبير:

حتى شئت [بدت/غدت] همالةً عينها

علفتها تبناً وماءً بارداً

والماء لا يُعتَلَف، إنما يُشْرَب، فجعله تابعا للتب، وقد كان ينبغي لمن قرأ: وحوْرٌ عين [بضم الراء] لأنهن - زعم - لا يُطَاف بهن أن يقول: (وفاكهةٌ ولحمٌ طير) [يرفع التاء المربوطة والميم]، لأن الفاكهة واللحم لا يُطَاف بهما - ليس يُطَاف إلا بالخمر وحدها ففي ذلك بيان، لأن خفض وجه الكلام، وفي قراءة أبي بن كعب: وحوراً عينا أراد الفعل الذي تجده في مثل هذا من الكلام كقول الشاعر:

جتني بمنل بني بدر لقومهم أو مثل أسرة منظور بن سيار» ٤٣

يُظهر هذا الاستشهاد حالة الجر والرفع والنصب، وهي حالات تمتزج بالتمثلات؛ فإن اتجه التأويل إلى الخفض يكون الكلام خفضاً، وإن اتجه إلى الرفع يكون رفعا، وإن اتجه إلى النصب يكون نصبا:

- ويؤتون بحورٍ عينٍ (الفاكهة واللحم والحوار لا يُطَاف بها وإنما تُؤتى).
 - لهم حورٌ عينٌ / عندهم حور عين (علاقة المبتدأ بالخبر).
 - وحوراً عينا (من بين إمكانات تحقيق النصب، تقدير الفعل والفاعل: يُعطون حورا عينا/ حذف الفعل وفاعله).
- ولم يكن هذا الأمر إشكالا سلبيا بقدر ما يُتيح الفرصة أمام الحديث عن فنية التركيب وإبداعته بسبب تنوع التقديرات.

٩) التفسير الدلالي والتفسير النحوي في الاستعمال والتقدير:

يُوحى العنوان أعلاه مُنذ التأمل الأولي له أنه يقصد جانبا طالما دافع عنه ابن جني هو أن اللغة العربية تحمل عناصر إبداعها في ذاتها، ثم تُشيع النشاط الإبداعي الذي يتجاوز عمل النحاة في وصف التراكيب ووضع تعليقات لها؛ وهكذا تظهر حكمة اللغة العربية وشرفها في عدم تفریطها كذلك في سماتها الأسلوبية والبلاغية. لقد شرح ابن جني إبداع اللغة حينما ربطها ببنية الكلمة من جهة، ثم بالسياق التركيبي التي تُشكل هذه الكلمة جزءاً مُهما فيه من جهة ثانية.

وسياقي الاستعمال والتقدير ليوضحا حكمة هذه اللغة ويحتجا لشرفها؛ فالتوسع في مثل هذه المواضيع، يُبرهن على قدرة استعادة أعمال النحاة بهدف فهم المعرفة النحوية وفق الشروط التي أفرزتها النقاشات العملية.

يُمكن تفكيك العنوان أعلاه إلى جزأين فرعيين مُهمين، هما:

(١) التقدير النحوي:

تُوهم تقديرات النحاة بأنها تسير في اتجاه الكشف عن المناطق المتوارية في التراكيب اللغوية، مما يُحتم الاطمئنان إلى آرائهم في استعادة هذه التراكيب المحذوفة؛ لكن هذا الاطمئنان يصطدم بتقديرات مُتباينة تُسوغ

حركة الإعراب في الكلمة أو ما يرتبط بها من إشكالات، ويرجع ذلك إلى اختلاف الموسوعة الثقافية عند النحاة في إطار تسويغ الاستعمالات العاملة (جمل منطوقة أو مكتوبة)؛ ويتعلق هذا الجانب بالركن الأول المرتبط بـ"الموسوعة الثقافية عند اللغويين"، أما الجانب المرتبط بالركن الثاني "التقديرات والتمثيلات"، فيوضح موقف النحوي من الحياة حيث تتسرب تمثلاته عن الوجود إلى التقديرات في اللغة .

ويرتبط التقدير النحوي بما يُسمى بالتفسير النحوي، فهما يسعيان إلى ردّ العبارة إلى النظام اللغوي: تحليل المقدر نحويًا باستعمال مُصطلحات علم النحو الشائعة، فتحدث عن التقدير المرتبط بالفاعل أو المفعول أو المبتدأ... إلخ؛ ولهذا نميز بين نوعين من التقديرات:

- تقديرات تُسوغ المقولة النحوية نفسها، كأن تعدد هذه التقديرات في استعمال عاملي مُعين لإظهار ارتفاع الفاعل (مثلاً).

- تقديرات تُسوغ اختلاف المقولة النحوية وتوحد الحركة الإعرابية، كأن تتنوع هذه التقديرات في استعمال عاملي مُعين يُظهر حركة النصب في الكلمة نفسها بين كونها مفعولاً به أو نعتاً (مثلاً).

وعلى هذا الأساس، نفهم معنى النظام النحوي الذي يسعى إلى خلق التجانس بين عناصر التركيب وفق التأثيرات العملية دون الإضرار بنسقية علم النحو.

٢) تقدير المعنى:

هو تفسير معنى العبارة في الاستعمال العاملي، أو ما يُسمى بالتفسير الدلالي. فإذا كان التقدير النحوي يُركز على النظام النحوي الذي يستهدف الانسجام والتجانس بين عناصر التركيب، فإن تقدير المعنى أو تفسير العبارة أو منحها دلالة لا يهتم بتسويغ حركة الإعراب. ويبدو أن تفسير المعنى ينطلق من فهم التركيب نحويًا، ثم ينفلت منه في الوقت نفسه، ويوضح هذا الكلام أن تفسير المعنى يستند إلى أساس ينطلق منه حتى يُردّ العبارة إلى وجهها المنطقي المقبول.

تأمل العبارات:»

(١) أهلك والليل.

(٢) أنت وشأنك.

(٣) كل رجل وصنعتة.

(٤) ضربت زيدا سوطاً.

ولتوضيح ما أقره ابن جني بصدد هذه العبارات، نرسم هذا الجدول [...]:

العبارة المستعملة	تفسير المعنى	التقدير النحوي
أهلك والليل	ألق أهلك قبل الليل	ألق أهلك وسابق الليل
أنت وشأنك	أنت مع شأنك	أنت وشأنك مصطحبان
كل رجل وصنعتة	كل رجل مع صنعتة	كل رجل وصنعتة مقرونان

ضربت زيدا ضربة سوط» ٤٤	ضربت زيدا ضربة بسوط	ضربت زيدا سوطا
------------------------	---------------------	----------------

إن تأمل هذا الاستشهاد يطرح قضايا، أهمها:

(أ) تُوضح خانة "التقدير النحوي" كيف أن استعادة المحذوف لم يكن سوى بهدف فهم النظام النحوي في إطار النسق النحوي. فإذا ما عدنا إلى الجملة:

(١) أهلك والليل،

يُلاحظ أن الكلمات المستعادة في "التقدير النحوي" "ألحق أهلك وسابق الليل" تأتي في سياق تسويغ حركة الإعراب التي هي النصب في كلمتي "أهلك" و"الليل". ويُمكن تعميم تسويغ حركة الإعراب على جميع التقديرات التي تُوجد في خانة "التقدير النحوي"؛ وهكذا يُفهم أن وظيفة هذه الخانة هي إعادة الأمور إلى نصابها وفق نسقية علم النحو الذي يُؤطر التراكيب العربية ضمن الخلفية النظرية العاملة: استدعى نصب "أهلك" عاملا يعمل في معموله مما استدعى أيضا تقدير الفعل المحذوف لنحصل على جملة فعلية ذات فعل يتعدى الفاعل إلى المفعول.

(ب) وتُوضح خانة "تفسير المعنى" كيف أن تسويغ حركة الإعراب يأتي في موضع هامشي بدليل ورود لفظة "الليل" مجرورة في تفسير "ألحق أهلك قبل الليل" للعبارة السابقة نفسها. ويظهر هذا الأمر الذي لا يُلزم المفسر بتبرير حركة الإعراب في باقي الجمل خصوصا الجملة الأخيرة:

(٤) ضربت زيدا سوطا،

فإذا ما حُذف المحذوف المستعاد في "تفسير المعنى" "ضربت زيدا ضربة بسوط"، يتم الحصول على:

- ضربتُ زيدا بسوطٍ.

وإذا ما حُذف كذلك في "التقدير النحوي" الذي هو "ضربت زيدا ضربة سوط"، يتم الحصول على:

- ضربت زيدا سوطاً.

فيكون "التقدير النحوي" مطلباً رئيساً في استعادة النظام النحوي ونسقيته، ويكون "التفسير النحوي" مطلباً مُهماً في فهم المعنى دون الارتباط إلزاماً بتبرير حركة الإعراب.

(ج) تُوضح "العبارة المستعملة" أو الخانة الأولى في الجدول الوظيفية الجمالية للغة التي هي جوهر اللغة العربية الشريفة. لم تكن مساعي ابن جني ذات قيمة نحوية وأسلوبية وبلاغية إلا بوضعها في هذا الإطار: حكمة اللغة العربية وما تزخر به من مقومات كفيلة بإظهار غنى البنية التحتية للكلام النمطي من جهة والكلام الخُصوصي من جهة ثانية.

إن مقارنة مُحتوى الخانة الأولى من جهة، بمُحتوى الخانتين الثانية والثالثة من جهة ثانية يقود إلى دليل يُبين كيف أن التجوُّز الحاصل في مُحتوى الخانة الأولى يُفشي التأثيرات الجمالية التي تُؤطرها ظاهرة الحذف: إن الخانة الأولى تعتمد حذف شيء ما، في حين تُحاول الخانة الثانية والثالثة أن تستعيد هذا المحذوف إما معنوياً أو نحوياً.

(١٠) الجمال والنظم:

يستطيع الشاعر أن يرقى شيئاً فشيئاً في صناعته إلى مستوى المبالغة التي هي بُلُوغٌ أقصى ما يُمكن في وصف الشيء أو ذكره. ومما لا شك فيه أن المبالغة الأدبية تمنح المعنى جمالا وتكسوه حُلة إذ تتحقق بطرق مُختلفة يصعب حصرها. وتدخل المبالغة ضمن بلاغة الإمتاع التي هي التأثير الجمالي الذي يخلقه التنظيم الخاص بعناصر اللغة في نفسية المُتلقي وذوقه. ولا يُوجد هذا التأثير الجمالي (الفني)، في مجال البيان، في عنصر مُفرد بعينه في التشبيه أو الاستعارة مثلا، ولكنه ينتج عن التفاعلات الداخلية والخارجية لكل العناصر، وهو ما تُحققه الوظيفة الجمالية.

يسمي الجرجاني هذه التفاعلات بين عناصر الكلام نظاما؛ وهو لغة التأليف من نظمه ينظمه نظاما، ونظمه فانتظم وتنظم، ونظم اللؤلؤ أي جمعه في السلك، ومنه نظمت الشعر، وضم بعض الشيء إلى بعض فقد نظمته ٤٥. أما اصطلاحا فهو تأليف الكلمات والجمل مُترتبة المعاني مُتناسبة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل ٤٦. وعرفه الجرجاني كذلك بأنه ليس إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي تُهجت، فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك، فلا تُخل بشيء منها ٤٧. والنظم هو تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض ٤٨. ولا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض ويُبنى بعضها على بعض ٤٩. فالألفاظ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مُجردة، ولا من حيث هي كلم مُفردة؛ فالألفاظ تثبت لها الفضيلة وخلافها في مُلاءمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها ٥٠. ومُؤانسة أخواتها ٥١.

ويربط الجرجاني الفصاحة بالبلاغة وفق التصور الذي فرضته نظرية النظم. ولا تقتصر صفة الفصاحة عنده على اللفظ لأنه لو حدث ذلك، يجب أن تخرج الفصاحة من حيز البلاغة ٥٢؛ إذن لا تكون اللفظة فصيحة إلا بمكانها من النظم وحُسن مُلاءمة معناها لمعنى جاراتها وفضل مُؤانستها لأخواتها، فهي مُمكنة ومقبولة بحُسن الاتفاق بين هذه وتلك ٥٣. إن الفصاحة والبلاغة وسائر ما يجري في طريقهما أوصاف راجعة إلى المعاني وإلى ما يدل عليه بالألفاظ دون الألفاظ أنفسها لأنه إذا لم يكن في القسمة إلا المعاني والألفاظ وكان لا يعقل تعارض في الألفاظ المُجردة لم يبق أن تكون المعارضة مُعارضة من جهة ترجع إلى معاني الكلام المعقولة دون ألفاظه المسموعة ٥٤؛ فلا تكون الفصاحة صفة للفظ من حيث هو لفظ، ولكنها تكون في اللفظ الموصول بغيره الذي يتعلق معناه بمعنى اللفظ الذي يليه ٥٥.

وترتبط اللغة بالإقناع الذي لا يكون مباشرا في ظروف كثيرة؛ فاللغة نشاط يُمارسه المُتكلمون لإفادة السامعين معنى ما في إطار سياقي لأن الإنتاج اللغوي لا ينفصل عن شروطه الخارجية، وليس نظاما من القواعد المُجردة فقط، بل استعمال من شخص مُعين في مقام مُعين مُوجّه إلى مُخاطب مُعين لأداء غرض مُعين.

تمنح الوسائط إمكان الحديث عن اللحمة التي يمكن أن تجمع جمل اللغة انطلاقا من فكرة المجال التي أثّرت أعلاه.. وقد كان طموح هذه الدراسة الارتقاء بالتحليل من فهم الجمل إلى فهم النص، ولن تكون هذه الجمل المنعزلة سوى مجالات فرعية تتلاحم بواسطة الوسائط لبلوغ النص في شموليته؛ فالجمل هي لحمة رئيسة لا

ينفصل بعضها عن بعض في النص، ولا يمكن للمجال الإبداعي أن يتحقق إلا بواسطة هذه الإطلاقية: توظيف الروابط والوسائط، وهو أمر كان الجرجاني يجتهد فيه بغية تحقيقه في نظرية النظم.

(١١) ركائز النموذج اللغوي لجهة النحو:

تحدث عز الدين البوشيخي عن أفكار تعرضت لها هذه الدراسة، وهي أفكار تروم وضع النحو العربي في سياقه الإيجابي؛ فتحدث عما يستنبطه العربي من قواعد تحت مسميات كثيرة: طبعه أو طباعه أو نجره أو سليقته أو حسه أو نفسه أو خاطره أو بصيرته أو فكره... إلخ. يقول: «إن هذه الأفكار التي لا يعسر على أي متأمل استخلاصها تتصل أياً اتصال بما يعرف الآن بقيد الواقعية النفسية (Psychological Reality)، وبافتراض القدرة (hypothesis Competence). وكان بالإمكان - انطلاقاً من هذا الفهم - أن يدقق البحث في موضوع النحو العربي القديم (أهو اللغة - كما يزعم - في استقلال عن متكلميها أم اللغة في اتصال بمتكلميها؟) وفي القيود التي يكون وضعها النحاة العرب على أوصافهم اللغوية، والنظر في مدى الإفادة من ذلك في بناء وتطوير الأنحاء المعاصرة» ٥٦.

تفرض إعادة قراءة التراث النحوي العربي إشكالات متباينة، نحصي منها ما جاء في الاستشهاد أعلاه: هل النحو العربي هو نحو للتركيب؟ هل هو نحو للمقام والتداول؟ وكلما تجاوزت الدراسة هذا الإشكال الثنائي، يظهر إشكال آخر: هل يمكن تطوير النحو العربي ليرقى إلى مستوى علمي أو على الأقل الاقتراب منه ٥٧؟ يقول عز الدين البوشيخي في مقال آخر: «إن مفهوم النموذج النحوي لا ينطبق على نحو من الأنحاء إلا إذا توافرت فيه مجموعة من الشروط، نذكر بعضها:

- أن يقوم على فكرة المحاكاة.
- أن يصاغ صياغة صورية.
- أن يرتبط بإطار نظري، وأن يعكس جوهر ما يريد فيه من افتراضات.
- أن تندرج النظرية اللسانية التي ينتمي إليها في إطار برنامج علمي واضح» ٥٨.

لا شك أن من يريد دراسة العملية النحوية سيلامس بعض هذه الشروط وإن كان مفهوم النموذج يختلف من منظر إلى آخر تبعاً لتمايز نقاشات المهتمين ٥٩؛ ورغم ذلك، نتساءل: هل نماذج اللغة تنفرد بها النظريات الحديثة فقط؟ ألا يمكن إعادة صياغة النحو العربي القديم في نموذج يُلي طموح منتج هذه اللغة ومستعملها مع الحفاظ على أجوائه العملية القديمة؟ إن توظيف النموذج اللغوي شاق لأنه يضع نصب أعينه كل التوقعات التي لا يمكن حصرها في لائحة نهائية فيصعب علاج إشكالاتها.

وعموماً، نستطيع القول إن هذه الاجتهادات التي نروم حصر بعض متطلباتها تسعى إلى تحقيق شروط عديدة، أهمها: «أن ترتبط - بصفة مباشرة - بدخل الكلام وخرجه» ٦٠. ونقترح النموذج اللغوي المعربي التالي:

التشكل الصرفي والانتقاء المعجمي:
دخل (للتركيب)

<p>العملية النحوية:</p> <p>- التراكبات النظرية والمعرفية والنحوية.</p> <p>- المصطلحات والمفاهيم ووجهات النظر.</p> <p>- الإعراب النحوي.</p>
<p>خرج :</p>

ويفرض نموذج اللغة المعرفي نموذج لغة شبه آلي، هو:

التشكل الصرفي والانتقاء المعجمي.		
دخل:		
حدس المتكلم في بناء التراكيب:		
العملية النحوية:	تنسيق العبارات في تراكيب ممكنة.	البنى المنطقية النحوية
خرج:		
+ سلامة التركيب		

يمكن النظر إلى مواصفات نموذج اللغة المعتمد أنه يتضمن أموراً: أولها، يستطيع مناقشة الجمل النمطية والأخرى الإبداعية بما أن العملية النحوية لا تفرق بينهما؛ ثانيها، يستند إلى معرفة نحوية تقوي دعائمه؛ ثالثها، يعتمد على مفهوم التركيب المترابط؛ رابعها، يعطي الأولوية للمعاني التي ترتسم في الضمير قبل ترتيبها في تراكيب ٦١.

وفي موضوع حدس المتكلم في بناء التراكيب، يمكن الاقتراب من هذا الحدس من خلال رأي الجرجاني الذي يُعطي الأولوية للمعاني ويعتبر الألفاظ خدماً لها. فإذا تأمل القارئ نموذج اللغة شبه الآلي، سيلاحظ أن هذا الحدس لا يوجد من عدم لأنه يستفيد من القواعد الصرفية والرصيد المعجمي الناتجين عن السليقة والتعلم بالخصوص؛ غير أن حدس المتكلم يُظهر أن المعنى كوني يخترق جميع اللغات، لكن بناءه وتشكله يختلف من البناءات اللفظية للغة معينة إلى بناءات لفظية أخرى في لغة مغايرة؛ إذن يوجد الصرف باعتباره آلية تسهم في إنتاج الألفاظ، ويوجد المعجم باعتباره رصيد الإضافات اللغوية المستمرة؛ إلا أن المتكلم ينتج المعاني ويرتب الألفاظ وفق إعلان وجودها. ولا يعني الترتيب التتابعي للألفاظ، إمكان المتكلم القيام بعملية حسابية تزواج بين اللفظ والمعنى وإلا لما وُجدت في اللغة العربية ظواهر الإيجاز وأخرى للإطناب. وستكون النتيجة أن النص الذي سنستشهد به يدفع إلى فهم ترتيب المعاني ثم ترتيب الألفاظ فهما نوعياً لا كمياً. يقول الجرجاني: «هذا، وأمر "النظم" / في أنه ليس شيئاً غير توخي معاني النحو فيما بين الكلم، وأنتك ترتب المعاني أولاً في نفسك، ثم تحذو على ترتيبها الألفاظ في نطقك، وأنا لو فرضنا أن تخلو الألفاظ من المعاني، لم يتصور أن يجب فيها نظم وترتيب = في غاية القوة والظهور، ثم ترى الذين لهجوا بأمر "اللفظ" قد أبوا إلا أن يجعلوا "النظم" في الألفاظ. ترى الرجل منهم يرى ويعلم أن الإنسان لا يستطيع أن يجيء بالألفاظ مرتبة إلا من بعد أن يفكر في المعاني ويرتبها في نفسه على ما

أعلمناك، ثم تفتشه فتراه لا يعرف الأمر بحقيقته، وتراه ينظر إلى حال السامع، فإذا رأى المعاني لا تقع مرتبة في نفسه إلا من بعد أن تقع الألفاظ مرتبة في سمعه، نسي حال نفسه، واعتبر حال من يسمع منه. وسبب ذلك قصر الهمة، وضعف العناية، وترك النظر، والأنس بالتقليد. وما يعني وضوح الدلالة مع من لا ينظر فيها، وإن الصبح ليملاً الأفق، ثم لا يراه النائم ومن قد أطبق جفنه؟» ٦٢.

هكذا نحصل على الجملة النظرية الكبرى، وهي: «العملية النحوية هي إمكانات نفهم بها سلوك اللغة العربية». وأدلة هذه الجملة النظرية الكبرى أنها تولّد إعراباً أو تشكل قانوناً يتوصل به إلى كلام العرب أو مجاري أواخر الكلم أو معاني ناتجة عن تغيير أواخر الكلم أو إبانة... إلخ؛ وتندرج تحت الجملة النظرية الكبرى، جمل نظرية فرعية تتوزع إلى جملتين نظريتين فرعيتين وما ينجم عنهما من استنتاج. فالأولى، هي: «تولد العملية النحوية الإعراب في النسق اللغوي»، ويستتبع هذا الكلام ظهور جملة نظرية فرعية ثانية، هي: «تستهدف العملية النحوية الألفاظ لاستعمال الإعراب». وتكون النتيجة هي الجملة النظرية الفرعية الثالثة: «إذن، تدرس العملية النحوية البنى المنطقية النحوية للجمل».

(١٢) انتقاد العملية النحوية:

(أ) تمام حسان:

قام تمام حسان بانتقاد العملية النحوية عندما أدخل مفهوم القرينة لوصف سلوك اللغة؛ وكما انتقد آراء القدماء في هذا المجال، يُمكن أن نتقد آراءه التي تتعلق بالوصف بواسطة القرائن؛ لأن عمل القرائن يُخلُّ بمبدأ الاقتصاد الذي كان يُؤاخذ الأوائل بالتفريط فيه لأنهم يشتغلون بعيداً عنه؛ ويكون بهذا الأمر قد أتى بما كان ينتقد به الآخرين لأن معرفة الفاعل - في نظره - تستدعي مراقبة سبع قرائن، وأن معرفة المفعول تستدعي مراقبة خمس قرائن ٦٣:

لنتأمل المثال الصناعي (ضرب زيدٌ عمراً)؛ تتدخل العلاقة الإسنادية لتمنح الجملة تصوراً مؤقتاً. إن الإسناد قرينة معنوية يُفهم منها أن هذه الجملة فعلية بما أن العنصر الأول فعل والثاني فاعل [أو نائب الفاعل]. وعندما تكون الجملة اسمية، تُصورها القرينة المعنوية على أن العنصر الأول مبتدأ والثاني خبر؛ وتظهر، في أثناء إعراب هذه الجملة، القرائن التالية:

• زيدٌ:

- ينتمي إلى مبنى الاسم (قرينة الصيغة).
- مرفوع (قرينة العلامة الإعرابية).
- العلاقة بينه وبين الفعل الماضي هي علاقة إسناد (قرينة التعليق).
- ينتمي إلى رتبة التأخر (قرينة الرتبة).
- تأخره عن الفعل رتبة محفوظة (قرينة الرتبة).
- إن الفعل مبني للمعلوم (قرينة الصيغة).

- إن الفعل مُسند إلى المفرد الغائب (قرينة المطابقة).
• عمراً :

- ينتمي إلى مبنى الاسم (قرينة الصيغة).
- منصوب (قرينة العلامة الإعرابية).
- علاقته بالفعل هي علاقة التعدية (قرينة التعليق).
- رُتبته من كل من الفعل والفاعل هي رُتبة التأخر (قرينة الرتبة).
- هذه الرتبة غير محفوظة (قرينة الرتبة).

يكون "زيد" فاعلاً بفضل المجموعة الأولى من القرائن، ويكون "عمرو" مفعولاً بفضل المجموعة الثانية من القرائن؛ إذن منحت سبع قرائن كلمة "زيد" إعراب الفاعل، ومنحت خمس قرائن كلمة "عمرو" إعراب المفعول به. وتُشكل قرينة الإسناد في قرائن المجموعة الأولى وقرينة التعدية في قرائن المجموعة الثانية ما يُسمى بالقرينة المعنوية؛ أما باقي القرائن فهي لفظية. وتكون النتيجة كلفة كبيرة في التعرّف على الفاعل والمفعول: فلا بأس من تقسيم القرائن إلى قسمين رئيسيين، حسب تحليل تمام حسان، لفظية ومعنوية، لكن إغراق هذين القسمين في تنوعات فرعية أمر غير مقبول لأنه يُضربُ بمبدأ التقليل من الجهد والكلفة.

(ب) ابن مضاء القرطبي:

يرفض ابن مضاء القرطبي تقدير المحذوفات. يقول في موضوع تقدير متعلق الجار والمجرور: «[...] يزعم النحويون أن قولنا: "في الدار [زيد]" متعلق بمحذوف تقديره: زيدٌ مستقرٌّ في الدار. والداعي لهم إلى ذلك ما وضعوه من أن المجرورات إذا لم تكن حروف الجر الداخلة عليها زائدة، فلا بُدَّ لها من عامل يعمل فيها، إن لم يكن ظاهراً كقولنا: "زيدٌ قائمٌ في الدار"، وإلا كان مضمراً كقولنا: "زيدٌ في الدار". ولا شك أن هذا كله كلام تام مركب من اسمين دالين على معنيين بينهما نسبة، وتلك النسبة دلت عليها "في"، ولا حاجة بنا إلى غير ذلك. وكذلك يقولون في: "رأيت الذي في الدار". تقديره: رأيت الذي استقرَّ في الدار. وكذلك "مررت برجل من قریش"، تقديره: كائن من قریش. [...] كله كلام لا يفتقر السامع له إلى زيادة: كائن ولا مستقر، وإذا بطل العامل والعمل فلا شبهة تبقى لمن يدعي هذا الإضمار» ٦٤.

يرغب ابن مضاء، في كتابه "الرد على النحاة"، في تناول اللغة بانتقاد العملية النحوية. وقد قاده ذلك إلى رفض مُجمل ما جاء على لسان النحاة؛ غير أن تفهم بعض القضايا التي يطرحها هذا النحوي لا يبخص قيمة العملية النحوية عند القدماء؛ وهكذا تفتح إسهاماته آفاقاً جديدة في النحو العربي: يُفهم من القضايا التي أثارها بعض الأبعاد الكلامية للغة رغم أنها قد لا تكون حاضرة في ذهنه في أثناء مُناقشته للنحاة (وهذا زعم يتطلب دراسة وافية). فإذا كان يتحدث في هذا الاستشهاد عن اكتفاء الكلام بما ورد فيه واستغنائه عن غيره (تجوز تقديم الفاعل)، سيكون ذلك عبارة عن فُرصة فهم الفاعل القصدي الكلامي ٦٥ في مثال: "زيد قام" أو "هو يُعطي الجزيل" واستبعاد الفهم الصناعي النحوي الذي لا يتحدث عن الفاعل في هذين المثالين وإنما عن المبتدأ.

خاتمة:

عرجنا على قضايا العملية النحوية (علم النحو بصفة عامة) دون أن ندعي تحقيق ما نصبو إليه، فكتفينا بملامستها أو إثارتها بغية تفعيل نقاش جدي بخصوص تدارس المجالات النظرية وتأسيس نسقية لغوية ومعرفية توحد جميع آراء النحاة رغم تعددها واختلافها (الشيء الذي يقترح أرضية خصبة تساعد الباحثين على استخلاص أمور كثيرة)؛ وهكذا نقترّب في نهاية هذه الدراسة من تحديد معنى الخطاب النحوي: فالنصوص النحوية والآراء والصراعات واختلاف المدارس ... الخ، تؤسس المنطق المهيكل للمعرفة النحوية ووظيفتها في إطار ما يعرف بالخطاب النحوي؛ غير أن منطق المعرفة النحوية يعمل على تنظيم وتنسيق مكونات التركيب، في انضمام المكونات بعضها إلى البعض الآخر، في إطار انسجام يضمن الحدود الدنيا التي تقاوم التناقض من خلال:

- استحداث المصطلحات النحوية؛
- نسج لغة نحوية واصفة تهتم بالبناءات اللفظية؛
- إظهار أهمية المواضيع التركيبية؛
- فهم آليات اشتغال النسق النحوي كالاتداء والمجال العملي ... الخ.

الحواشي

- (١) شنوقة (السعيد): في العلة وأصول اللغة والنحو، عالم الفكر، المجلد ٣٦، العدد ١، يوليو، سبتمبر ٢٠٠٧، ص. ١٠٤.
- (٢) الفارابي (أبو نصر): كتاب الحروف، تحقيق، محسن مهدي، دار المشرق، بيروت، لبنان ١٩٧٠، ص. ١٣٦.
- (٣) ابن جني (أبو الفتح عثمان): الخصائص، تحقيق، محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثالثة، الجزء الأول، ١٩٨٦، ص. ٢٥١.
- (٤) تحدث البوشيخي (عز الدين) عما روي من وقائع تطرقت إلى استعمال العرب لغتهم وفق قانون محدد:
 - البوشيخي (عز الدين): عن الوصل والفصل بين النحو العربي القديم والنماذج النحوية المعاصرة، سلسلة الندوات (١٠)، جامعة المولى إسماعيل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مكناس ١٩٩٧، ص. ٢١.
 - (٥) الوادي (محمد): مكانة الصوارة في الصرف العربي، مجلة مكناسة، العدد ٦، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مكناس، ١٩٩٢، ص. ٥٩.
 - (٦) الأفعال في النحو (صرف / نحو) لا تذكر ولا تؤنث ولا تثني ولا تجمع، بل يقصد صاحب القولة أن فعل يخرج مثلا يحمل سمة [+مذكر / مفرد: هو]، حسب تحليلات الجملة لسانيا.
 - (٧) الوادي (محمد): مكانة الصوارة في الصرف العربي، مرجع مذكور، ص. ٦٣.
 - (٨) شنوقة (السعيد): في العلة وأصول اللغة والنحو، مرجع مذكور، ص. ١٠١.
 وقد أحال الكاتب على:
 - المخزومي (مهدي): مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة، بيروت، دار الرائد العربي، الطبعة الثالثة، ١٩٨٦، ص. ٢٨٥ و ص. ٢٦٩.
 - (٩) قباوة (فخر الدين): تحليل النص النحوي.. منهج ونموذج، دمشق، سورية، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٩٩٧، ص. ١٢١.
 - (١٠) المرجع نفسه، ص. ١٢٣.

(١١) الزجاجي (عبد الرحمن بن إسحاق، أبو القاسم النحوي): الإيضاح في علل النحو، بيروت، تحقيق، مازن المبارك، دار النفائس، الطبعة الثالثة، ١٩٧٩:

تعتبر قوله: «لأن غرضهم غير غرضنا ومغزاهم غير مغزانا» عصب هذا الاستشهاد. انظر: ص. ٤٣.

(١٢) ابن جني (أبو الفتح عثمان): الخصائص، تحقيق، محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثالثة، ١٩٨٦، ص. ١٨٦.

(١٣) ابن هشام الأنصاري (أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله): مغني اللبيب، بيروت، لبنان، تحقيق، مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٩٩٨، ص. ٦١٥.

(١٤) شعيرات (محمد): مدخل إلى دراسة المفاهيم النحوية في التراث العربي، مجلة، التواصل اللساني، المجلد الرابع، العدد الثاني، سبتمبر ١٩٩٢، ص. ٣١.

(١٥) سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر / قنبر): الكتاب، القاهرة، تحقيق، عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثالثة، مطبعة المدني، الجزء الأول، ١٩٨٨، ص. ٢٣. ٢٤.

(١٦) المصدر نفسه، الجزء الثالث، ص. ١١.

(١٧) المصدر نفسه، الجزء الأول، ص. ٢١.

(١٨) المصدر نفسه، الجزء الأول، ص. ٢٣.

(١٩) للأمانة العلمية، استفدنا في هذا الطرح من أفكار الحسيني (محمد شكري العراقي)؛ ورغم أنه تحدث عن البعد العملي للابتداء والبعد التكملي، إلا أننا اكتفينا هنا بالبعد الأول.

انظر:

- الحسيني (محمد شكري العراقي): مفهوم الابتداء عند سيبويه، مجلة، التواصل اللساني، مرجع مذكور. والقولة مأخوذة من الصفحة ٥٨.

(٢٠) ارتبط النحو بالنسقية لأنه لا يُدرّس بتاتا خارج العاملية النحوية التي تأخذ بعين الاعتبار تفاعلات المحيط التركيبي؛ وهذا ما جعل الجرجاني (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد) يتناول التركيب برؤيته في نظرية النظم لأن أساسه مُشكّل من النسقية النحوية. إن الخروج عن النسقية النحوية في العاملية النحوية هو تجوّز من بعض الدارسين لأغراض مُتنوعة قد تكون تعليمية مثل ما تقترحه المعاجم الإعرابية من عمليات العزل الإعرابي.

(٢١) تكون بنية جملة معينة عاملية عندما تحترم مواضع المكون؛ فالفاعل موضع والفاعل موضع، وتجتمع المواضع في جملة ممكنة ومنطقية ومجردة فنحصل على تمثيلها؛ وهكذا يصبح تمثيل جملة (منطقية ومجردة) مكونة من فعل وفاعل: ف س ٠؛ فتربط البنية العاملية المنطقية والمجردة بما يلي:

- الافتراضات التركيبية التي هي جمل ممكنة ومتعددة يختار منها المتكلم أو مستعمل اللغة جملة مناسبة؛ ثم تختفي بقية الجمل لتظهر جمل أخرى يختار منها كذلك الجملة المناسبة... الخ.

- الاستعمال العملي الذي هو اختيار المتكلم جملة معينة اختياراً نهائياً، فتتشكل اللغة المستعملة نطقاً أو كتابة.

(٢٢) البناء المنطقي العملي والمجرد هو البنية العاملية المنطقية والمجردة نفسها.

(٢٣) يعتبر تعليل النحاة تعليلاً عاملياً لأنه يرتبط بالعاملية النحوية؛ ويتوسط التعليل، في هذه المقالة، البناء العملي والاستعمال العملي.

(٢٤) التعليل العاطفي الذي لا يخضع للمفهمة هو تعليل لا يستعمل فيه صاحبه المصطلحات؛ وهذا ما قام به الشجري عندما عجز عن مواكبة وصف تحولات اللغة باستعمال المصطلحات المناسبة؛ ونظير ذلك: يُحكى قديماً أن أعرابياً مرّ بجماعة من أهل النحو فسمعهم يذكرون الفعل والفاعل والنجب والجر وما إلى ذلك فقال لهم: ما بالكم تتحدثون بلغتنا عن لغتنا بما ليس من لغتنا.

- ابن جني (أبو الفتح عثمان): الخصائص، الجزء الأول، مصدر مذكور، ١٩٨٦، ص. ٢٥١.

(٢٥) يُقصد بسلوك اللغة العلاقات النحوية الوظيفية التي تولّف بين مكونات الجملة حيث إن تقديم الفاعل على الفعل (مثلاً) يؤدي إلى تغيير وظيفته النحوية، فننتقل من سلوك إلى آخر.

(٢٦) سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر / قنبر): الكتاب، الجزء الأول، مصدر مذكور، ص. ٢١.

(٢٧) المصدر نفسه، الجزء الأول، ص. ٢٣.

(٢٨) ابن جني (أبو الفتح عثمان): الخصائص، الجزء الثاني، مصدر مذكور، ص. ٣٨٧.

(٢٩) ابن جني (أبو الفتح عثمان): اللمع في العربية، بيروت، تحقيق، حامد المؤمن، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الثانية، ١٩٨٥، ص. ٧٩.

المجلد الثاني، العدد الرابع، آب، ٢٠٢٠

المجلة الدولية لدراسات اللغة العربية وآدابها

- ٣٠) ترتبط القراءة التركيبية بمفهوم النسق التركيبي أو الأنساق التركيبية؛ فنظام التركيب في اللغة العربية لبنات يُبنى بعضها على بعض؛ وهكذا نفهم كيف أن النسق التركيبي هو تلاحم مكونات التركيب المتعددة والمتنوعة؛ وكيف أن القراءة التركيبية هي دراسة هذا التلاحم.
- ٣١) عاشور (المنصف): نظرية العامل ودراسة التركيب، صناعة المعنى وتأويل النص، مجلد ٨ (سلسلة الندوات)، أعمال ندوة قسم اللغة العربية من ٢٤ إلى ٢٧ أبريل ١٩٩١، جامعة تونس ١، كلية الأدب منونة، ١٩٩٢، ص. ٥٩.
- ٣٢) المعيوف (علي بن معيوف بن عبد العزيز)، رسالة (دكتوراه): نظرية الموضوع في كتاب سيبويه، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، نشر، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤٣١هـ / ٢٠١٠م.
- ٣٣) أوردت قولة اللغوي الحسيني (محمد شكري العراقي) تعبير "بغض النظر عن نوع وعدد الكلم" ففصل بين المضاف والمضاف إليه بفواصل أجنبي؛ والصواب: "بغض النظر عن نوع الكلم وعددها".
- ٣٤) يُرْفَعُ المبتدأ بالابتداء، ويرفع الخبر بالابتداء والمبتدأ معاً؛ ثم ينتهي مجال ويبدأ مجال آخر عندما يظهر مبتدأ جديد وخبر جديد.
- ٣٥) الحسيني (محمد شكري العراقي): مفهوم الابتداء عند سيبويه، مجلة، التواصل اللساني، مرجع مذكور، ص. ٥٣. ٥٤.
- ٣٦) اهتمت الدراسة، في هذا المقام، بمعرفة انتظام الكلام ولم تحتم بكثرة كذا وقلة كذا في كلام العرب حيث الفعل (مثلاً) يستقل بفاعل واحد، وتعدد مفاعيله تركيبياً.
- ٣٧) انظر: متى تكون الرتبة محفوظة ومتى تكون غير محفوظة؟.
- ٣٨) الفارسي (الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (أبو علي)): كتاب الشعر، أو شرح الأبيات المشككة الإعراب، القاهرة، تحقيق، محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي / مطبعة المدني، الطبعة الأولى، الجزء الثاني، ١٩٨٨.
- ٣٩) المصدر نفسه، الجزء الثاني، ص. ٣٥٧.
- ٤٠) المصدر نفسه، الجزء الثاني، ص. ٣٤٤.
- «قال أحمد: قوله "كالكياب" شبه يديها في عدوها، بسرعة يدي امرأة تكب الغزل، فهذا على تأويله على حذف المضاف، لأن المعنى على هذا: نبتا ككَبَّ الكِبَابَةَ الكِبَاب. ويحتمل غير ما قال، وهو أن يكون ما ينشئ بأيديهن ويقتلعهن بجوافهن كالكياب [...]». وقال أيضاً: «الأحدا: جمع حذب، بالتحريك: هو غليظ الأرض ومرتفعها، والحذب أيضاً: حُذُوْرٌ في صَبَبٍ، كحذب الريح والرمل. والملعب - بالعين المهملة - الفسيح الواسع من الأرض، وسمي مليعاً لملع الإبل فيه، وهو ذهابها وسرعتها. ويقال: موضع هابي التراب، لأن ترابه مثل الهباء في الرقة. والهابي من التراب: ما ارتفع ودق. والنبت مثل النيش، وهو الحفر باليد. والكياب: من كَبَّ الغزل: جعله كَبَّةً، والكَبَّةُ: الإبل العظيمة، والكَبُّ: الشيء المتجمع من تراب وغيره، وكبة الغزل: ما جمع منه، مشتق من ذلك.»
- ٤١) جاء في:
- المراغي (أحمد مصطفى): علوم البلاغة، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٢، ص. ٢٨٩. ٢٩٠.
- "كما توصف الكلمة بالمجاز لنقلها عن معناها الأصلي [...]"، كذلك توصف بالمجاز بطريق الاشتراك اللفظي إذا تغير حكم إعرابها الأصلي بواسطة حذف لفظ أو زيادته. فالحذف كقوله تعالى:
- «وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعَيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا ۗ وَإِنَّا لَصَادِقُونَ ﴿٨٢﴾» (يوسف: ٨٢)، إذ الأصل أهل القرية، فالحكم الذي يجب للقرية في الأصل هو الجر فحذف المضاف وأعطى المضاف إليه إعرابه، ونظيره «وَجَاءَ رُؤُوسُ الْمَلِكِ صَبَّحًا صَبَّحًا ﴿٢٢﴾» (الفجر: ٢٢) أي أمر ربك.
- ٤٢) ابن هشام الأنصاري (أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله): مغني اللبيب، مصدر مذكور، ص. ٥٩٦.
- ٤٣) الفراء (أبو زكرياء يحيى بن زياد بن عبد الله): معاني القرآن، بيروت، لبنان، حواشي وتقديم وتعليق، إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، المجلد الثالث، ٢٠٠٢، ص. ٣٠. ٣١. ٣٢.
- ٤٤) مشبال (محمد): البلاغة وحكمة اللغة، مجلة، فكر ونقد، عدد ١٧. السنة ٠٢، مارس ١٩٩٩، ص. ٨٣.
- ٤٥) ابن منظور (محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين الأنصاري الرويفعي الأفرقي): لسان العرب، بيروت، دار الصادر، الطبعة الأولى، الجزء ١٢، ص. ٥٧٨.
- ٤٦) الجرجاني (علي بن محمد بن علي الشريف الحسيني): التعريفات، بيروت، دار الكتاب، ١٤٢٣هـ، ص. ١٩١.
- ٤٧) الجرجاني (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد): دلائل الإعجاز، بيروت، لبنان، تصحيح، السيد محمد رضا، دار المعرفة، ١٩٨٢، ص. ٦٤. / الجرجاني (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد): دلائل الإعجاز، تحقيق، محمد التنوحي، دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ، ص. ٧٧. ٢٩٣. ٣٨٢.

- (٤٨) المصدر نفسه، الجرجاني (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد): تصحيح، السيد محمد رضا، ص. ق/ المصدر نفسه، الجرجاني (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد): تحقيق، محمد التنوحي، ص. ١٣.
- (٤٩) المصدر نفسه، الجرجاني (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد): تصحيح، السيد محمد رضا، ص. ٤٤. / المصدر نفسه، الجرجاني (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد): تحقيق، محمد التنوحي، ص. ٥٩.
- (٥٠) المصدر نفسه، الجرجاني (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد): تصحيح، السيد محمد رضا، ص. ٣٨. / المصدر نفسه، الجرجاني (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد): تحقيق، محمد التنوحي، ص. ٥٤.
- (٥١) المصدر نفسه، الجرجاني (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد): تصحيح، السيد محمد رضا، ص. ٣٦.
- (٥٢) المصدر نفسه، الجرجاني (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد): تصحيح، السيد محمد رضا، ص. ٤٦. ٤٧. / المصدر نفسه، الجرجاني (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد): تحقيق، محمد التنوحي، ص. ٦٢.
- (٥٣) المصدر نفسه، الجرجاني (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد): تصحيح، السيد محمد رضا، ص. ٣٥. ٣٦. ٣٧. ٣٨.
- (٥٤) المصدر نفسه، الجرجاني (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد): تحقيق، محمد التنوحي، ص. ٥٣.
- (٥٤) المصدر نفسه، الجرجاني (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد): تصحيح، السيد محمد رضا، ص. ٢٠٠. / المصدر نفسه، الجرجاني (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد): تحقيق، محمد التنوحي، ص. ٢٠٢.
- (٥٥) المصدر نفسه، الجرجاني (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد): تصحيح، السيد محمد رضا، ص. ٣٠٨. ٣٠٩.
- (٥٦) البوشيخي (عز الدين): عن الوصل والفصل بين النحو العربي القديم والنماذج النحوية المعاصرة، مكناس، سلسلة الندوات ١٠، جامعة المولى إسماعيل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ١٩٩٧، ص. ٢٢.
- (٥٧) جاء في:

Jean, Dubois et autres, 1973 : Dictionnaire de linguistique, librairie Larousse, p. 318

«نسمي نموذجاً بنية منطقيّة أو رياضية تستعمل لرصد مجموعة من العمليات التي تملك فيما بينها علائق معينة».

- (٥٨) البوشيخي (عز الدين): مفهوم النموذج اللساني وشروط بنائه، مكناس، سلسلة الندوات ٤، جامعة المولى إسماعيل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ١٩٩٢، ص. ٩٦.
- (٥٩) من مثل ما جاء في:

Robert, De beangrade, 2005: Linguistic theory and meta-theory for science of texts, draft.

سمات تصميم النموذج:

- يُفضل تصميمٌ نظري إذا استطاع استيعاب مجالات استكشافية أكثر مقارنة بتصميم نظري منافس.
 - يفضل تصميمٌ نظري إذا صاغ مجموعة من التماثلات بين ميادين متعددة تبدو للوهلة الأولى متباينة.
 - يفضل تصميمٌ نظري إذا استلزم بناؤه مفاهيم نظرية أقل.
 - يفضل تصميمٌ نظري إذا مكن من إنجاز تقدم انطلاقاً من وصف الأنساق والأنظمة مروراً بتفسير السيرورات والإجراءات وصولاً إلى تقسيمها.
 - يفضل تصميمٌ نظري إذا كان تقسيمه وحوسبته أسرع وأكفى مقارنة بتصميم آخر.
 - ينبغي أن يمكن التصميم النظري من إجراء مقايسة بين عناصره وعناصر تصاميم أخرى بديلة.
 - يجب أن يمتلك التصميم النظري تطبيقات تجريبية ذات قيمة نوعية وليس فقط عملية.
- (٦٠) البوشيخي (عز الدين): النحو الوظيفي وبناء الحاسوب، مكناس، مكناسة، مجلة جامعة المولى إسماعيل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، عدد ٤-٥، ١٩٩٠. ١٩٩١، ص. ١٣٥.
- (٦١) يمكن أن يذهب هذا النموذج بعيداً، فيتعمق في الحديث عن البنية السطحية والبنية التحتية حين يتعلق الأمر مثلاً بظاهرة الإضافة والحذف والتقديم. إن تجريد أمثلة الإضافة بعد استقراء معظم وروداتها، يقود إلى هذه الحقيقة: تملك بنيات الإضافة بنيتين تحتيتين:
- الأولى إجبارية لأنها تفترض حرف الجر بين المضاف والمضاف إليه.
 - الثانية مجازية وهي بنية تنقسم إلى قسمين:
- أ- بسيطة، مثل: (رب القلم) كناية عن النبوغ الفكري.

- ب- مركبة، مثل: (أسأل أهل القرية) التي استعادت المحذوف أهل.
ولا تريد الدراسة أن تستعمل البنية التحتية والسطحية، بل تفضل استعمال التركيب للدلالة على السطح، والصيغة للدلالة على التحت، مثل: (التركيب مثل: زيدا رأيت، وصيغة التركيب لهذه الجملة: رأيت زيدا رأيت).
٦٢) الجرجاني (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد): دلائل الإعجاز، القاهرة، تعليق، محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، الطبعة الثانية، ١٩٨٩، ص. ص. ٤٥٤. ٤٥٥ / الجرجاني (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد): دلائل الإعجاز، بيروت، لبنان، تصحيح وحواشي، محمد رشيد رضا، دار المعرفة، ١٩٨٢، ص. ٣٤٩.
٦٣) حسان (تمام): اللغة العربية معناها ومبناها، الدار البيضاء، دار الثقافة، ٢٠٠١، ص. ١٨١.
٦٤) القرطبي (أبو العباس، أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن مضاء اللخمي): الرد على النحاة، القاهرة، تحقيق، محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، الطبعة الأولى، ١٩٧٩، ص. ٧٩.
٦٥) هذا زعم لا نروم فرضه، بل نظرحه على أساس أنه سيكون عبارة عن أرضية قابلة للنقاش.

المراجع:

- (١) ابن جني (أبو الفتح عثمان): الخصائص، تحقيق، محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثالثة، ١٩٨٦.
(٢) ابن جني (أبو الفتح عثمان): اللمع في العربية، بيروت، تحقيق، حامد المؤمن، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الثانية، ١٩٨٥.
(٣) ابن منظور (محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين الأنصاري الرويفعي الأفيقي): لسان العرب، بيروت، دار الصادر، الطبعة الأولى، الجزء ١٢.
(٤) ابن هشام الأنصاري (أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله): مغني اللبيب، بيروت، تحقيق، مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٩٩٨.
(٥) الجرجاني (علي بن محمد بن علي الشريف الحسيني): التعريفات، بيروت، دار الكتاب، ١٤٢٣هـ.
(٦) الجرجاني (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد): دلائل الإعجاز، بيروت، لبنان، تصحيح، السيد محمد رضا، دار المعرفة، ١٩٨٢.
(٧) الجرجاني (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد)، دلائل الإعجاز، تحقيق، محمد التنوحي، دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية، ١٤١٧ هـ.
(٨) الجرجاني (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد): دلائل الإعجاز، القاهرة، تعليق، محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، الطبعة الثانية، ١٩٨٩.
(٩) حسان (تمام): اللغة العربية معناها ومبناها، الدار البيضاء، دار الثقافة، ٢٠٠١.
(١٠) الزجاجي (عبد الرحمن بن إسحاق، أبو القاسم النحوي): الإيضاح في علل النحو، بيروت، تحقيق، مازن المبارك، دار النفائس، الطبعة الثالثة، ١٩٧٩.

- (١١) سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر / قنبر): الكتاب، القاهرة، تحقيق، عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثالثة، مطبعة المدني، الجزء الأول، ١٩٨٨.
- (١٢) الفارسي (الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (أبو علي)): كتاب الشعر، أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، القاهرة، تحقيق، محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي / مطبعة المدني، الطبعة الأولى، الجزء الثاني، ١٩٨٨.
- (١٣) الفراء (أبو زكرياء يحيى بن زياد بن عبد الله): معاني القرآن، بيروت، لبنان، حواشي وتقديم وتعليق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، المجلد الثالث، ٢٠٠٢.
- (١٤) قباوة (فخر الدين): تحليل النص النحوي.. منهج ونموذج، دمشق، سورية، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٩٩٧.
- (١٥) القرطبي (أبو العباس، أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن مضاء اللخمي): الرد على النحاة، القاهرة، تحقيق، محمد إبراهيم البناء، دار الاعتصام، الطبعة الأولى، ١٩٧٩.
- (١٦) المخزومي (مهدي): مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة، بيروت، دار الرائد العربي، الطبعة الثالثة، ١٩٨٦.
- (١٧) المراغي (أحمد مصطفى)، علوم البلاغة، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٢.

المراجع الأجنبية:

- 1) Jean, Dubois et autres, 1973 : Dictionnaire de linguistique, librairie Larousse.
- 2) Robert, De beangrade, 2005: Linguistic theory and meta-theory for science of texts, draft.

المجلات:

- (١) سلسلة الندوات ٤، جامعة المولى إسماعيل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مكناس، ١٩٩٢.
- (٢) سلسلة الندوات ١٠، جامعة المولى إسماعيل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مكناس ١٩٩٧.
- (٣) سلسلة الندوات، صناعة المعنى وتأويل النص، مجلد ٨، أعمال ندوة قسم اللغة العربية من ٢٤ إلى ٢٧ أبريل ١٩٩١، جامعة تونس ١، كلية الأدب منونة، ١٩٩٢.
- (٤) مجلة، عالم الفكر، المجلد ٣٦، العدد ١، يوليو، سبتمبر ٢٠٠٧.
- (٥) مجلة، فكر ونقد، عدد ١٧. السنة ٢. مارس ١٩٩٩.
- (٦) مجلة، التواصل اللساني، المجلد الرابع، العدد الثاني، سبتمبر ١٩٩٢.
- (٧) مجلة، مكناسة، جامعة المولى إسماعيل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، عدد ٤ - ٥، مكناس ١٩٩٠.

١٩٩١.

رسالة:

المعيوف (علي بن معيوف بن عبد العزيز): رسالة (دكتوراه)، نظرية الموضع في كتاب سيبويه، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، نشر، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤٣١هـ / ٢٠١٠م.